﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنۡعَٰمٞ وَحَرۡثٌ حِجۡرٞ لَّا يَطۡعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعۡمِهِمۡ وَأَنۡعَٰمٌ حُرِّمَتۡ ظُهُورُهَا وَأَنۡعَٰمٞ لَّا يَذۡكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِۚ سَيَجۡزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ١٣٨﴾ [الأنعام: 138]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

مُواصلةُ ذِكرِ أنواعٍ مِن أحكامِ المشركين الجائرةِ، في التَّحليلِ والتَّحريم

لمَّا ذكرَ اللّهُ بعضَ جهالاتِ المشركينَ في تحريمِ أشياءَ وتحليلِها بباعثِ الأهواءِ والخرافاتِ الوثنيَّةِ، ثمَّ ذكرَ إقدامَهم على قتلِ الأولادِ - وهو أمرٌ مُستقبَحٌ شرعًا وعقلًا - ذكرَ هنا أنواعًا من أحكامِهم الفاسدةِ، ممَّا حرَّمُوه من غيرِ إذنٍ منَ اللّهِ، ممَّا يتعلَّقُ بالأنعامِ، وهي البحيرةُ والسَّائبةُ والوصيلةُ والحامي[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿حِجۡرٞ﴾: الحَاءُ والجِيمُ والرَّاءُ أَصلٌ واحِدٌ مُطَّرِدٌ، وهو المَنعُ والإِحاطَةُ على الشَّيءِ، فالحَجْرُ حَجْرُ الإِنسَانِ، وقَد تُكسَرُ حاؤُهُ، ويُقالُ: حَجَرَ الحَاكِمُ على السَّفيهِ حَجرًا، وذَلِكَ مَنعُهُ إِيَّاهُ مِنَ التَّصَرُّفِ في مَالِهِ، والعَقلُ يُسَمَّى: حِجرًا؛ لأَنَّهُ يَمنَعُ مِن إِتيَانِ مَا لا يَنبَغِي، كما سُمِّيَ عَقلًا تَشبِيهًا بِالعِقَالِ، قالَ اللّهُ تعالى: ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ٥﴾ [الفجر: 5]، والحِجْر: الحرام بلغةِ قريش[2].

2) ﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾: الزَّعمُ والزُّعمُ والزِّعمُ، ثَلاثُ لُغاتٍ: القَولُ، زَعَمَ زَعمًا وزُعمًا وزِعمًا؛ أَي: قَالَ، وَقِيلَ: هُوَ القَولُ يَكونُ حَقًّا ويَكونُ باطِلًا، وأَنشدَ ابنُ الأَعرابي لأُمَيَّةَ في الزَّعمِ الَّذي هُوَ حَقٌّ:

(1) سبق ذكر معانيها في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ١٠٣﴾ [المائدة: 103].

(2) أبو عبيد القاسم بن سلاّم، لغات القبائل الواردة في القرآن، بهامش تفسير الجلالين: 2/69، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (حجر).

وإنِّي أَذينٌ لَكُمْ أَنَّه *** سَيُنجِزُكم ربُّكم مَا زَعَم[1]

وقالَ اللَّيثُ: سَمِعتُ أَهل العَرَبيَّةِ يَقولونَ: إذا قِيلَ: ذَكَرَ فُلانٌ كذا وكذا؛ فإنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ لأَمرٍ يُستَيقَنُ أَنَّه حَقٌّ، وإذا شُكَّ فِيه؛ فَلَم يُدْرَ لَعَلَّهُ كَذِبٌ أَو بَاطِلٌ، قِيلَ: زَعَمَ فُلَانٌ، قَالَ: وكذلِكَ تُفَسَّرُ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾؛ أَي: بِقَولِهِمُ الكَذِبَ، وَقِيلَ: الزَّعمُ الظَّنُّ، وقِيلَ: الكَذِبُ، زَعَمَهُ يَزعُمُهُ، والزُّعمُ تميميَّةٌ، والزَّعمُ حِجَازِيَّةٌ[2]، والزَّعمُ بمعنى: الكذب والباطل بلغةِ حمير[3].

3) ﴿سَيَجْزِيهِم﴾: الجَزاءُ: المُكافأَةُ على الشَّيءِ، جَزاهُ بِهِ وعليهِ جَزَاءً، وجازَاه مُجازَاةً وجِزاءً، ويُقال: جَزَيْتُهُ على عَمَلِه، أَيْ: كافَأْتُهُ. وهو ما فيه الكفاية من المقابلة، إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشرّ[4]، ويصدقُ في الثَّوابِ والعقابِ؛ لأَنَّ ما يُستخرَجُ منَ الشَّيءِ جزءٌ منه، وهو من جنسِهِ حلوًا أو مرًّا ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشّورى: 40][5].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تُلقي الآيةُ الضَّوءَ على محاججةِ القرآنِ الكريمِ المشركينَ في أمورٍ عقديَّةٍ، تتعلَّقُ ببعضِ تشريعاتِهم الجائرةِ، وبمواقفِهم المتعدِّدةِ من بهيمةِ الأنعامِ؛ بالإباحةِ والحظرِ والتَّحليلِ والتَّحريمِ.

حِجاجُ المشركينَ حولَ بهيمةِ الأنعامِ، وأحكامِهم الجاهليّةِ فيها؛ إباحةً وحَظْرًا

قالَ المشركون: هذه الأنعام والزروع حِكْرٌ على الأصنام، وكانوا إذا عيَّنوا أشياءَ من حرثِهم وأنعامِهم لآلهتِهم قالوا: لا يَطعَمُها إلّا مَن نشاءُ، بقولِهم بالظّنِّ المَشوبِ بالكذبِ، ثمّ لا يطعمونها إلّا خدمَ الأوثانِ، والرِّجالَ دونَ النِّساء، ﴿وَأَنۡعَٰمٌ حُرِّمَتۡ ظُهُورُهَا﴾: هي البحائرُ، والسَّوائبُ، والحوامي، ﴿وَأَنۡعَٰمٞ لَّا يَذۡكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا﴾

(1) البيت منَ المتقارب، لأميَّة بن أبي الصَّلت، وهو في ديوانه، ص: 113.
(2) ابن منظور، لسان العرب: (زعم).
(3) ابن سلاّم، لغات القبائل: 2/251، وابن حسنون السّامرّيّ، اللّغات في القرآن، ص: 50.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، والزّبيديّ، تاج العروس: (جزا).
(5) ابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (جزى).

حالة الذَّبح، وفي حالاتٍ أخرى، وإنّما يذكرون - إن ذكروا - أسماءَ الأصنام ﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِۚ﴾؛ أي: قسَّموا أنعامَهم: فقسمٌ حِجْر، وقسمٌ لا يرُكبُ، وقسمٌ لا يُذكَرُ اسمُ اللهِ عليها، ونسبُوا ذلك إلى اللّه افتراءً عليه، فتوعَّدَهُم اللّهُ بمحاسبتِهم على هذا الافتراءِ، واللّهُ منه بريءٌ، وما كانَ لأحدٍ أن يُحرِّم أو يُحَلِّل إلَّا بإذنِ اللّهِ، كما قالَ تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزۡقٖ فَجَعَلۡتُم مِّنۡهُ حَرَامٗا وَحَلَٰلٗا قُلۡ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡۖ أَمۡ عَلَى ٱللَّهِ تَفۡتَرُونَ﴾ [يونس: 59][1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

عِلَّةُ وصْلِ جُملة: ﴿وَقَالُواْ﴾ بالسَّابقةِ بحرفِ الواو:

اشتراكُ الجُملتَين، في بيانِ ما عليه المُشركون منَ الافتراءِ والبُطلانِ

قولُه: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنۡعَٰمٞ وَحَرۡثٞ﴾ عطفٌ على الآيةِ السَّابقةِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾، "وفي هذا العطفِ إيماءٌ إلى أنَّ ما قالُوه هو من تلقينِ شركائِهم وسدنةِ أصنامِهم"[2].

وفي إيرادِ هذا القولِ تَعدادٌ لنوعٍ آخرَ من افتراءاتِهم، وفيه استهجانُ صدورِ هذه القالةِ عنهم وتقبيحُها، ومزيدُ التَّشنيعِ عليهم بها، وإقامةُ السَّامعِ مقامَ الحَكَمِ على تبعيدِ هذا القولِ من دائرةِ العقلِ والحكمةِ، ثُمَّ لإبرازِ حيثيَّاتِ الحُكمِ عليهم، باستحقاقِهم المخبَّأَ المُجْمَلَ المتوَعَّدَ به في خاتمةِ الآيةِ، فهو يقودُ إلى أنَّ أوَّلَ الآيةِ مُمَهِّدٌ ومُفْضٍ إلى آخرِها في استدعاءٍ طَبْعِيٍّ عجيبٍ، ودلالةُ ذلك على أنَّ القرآنَ يستقصي تتبُّعَ الأباطيلِ المُضلِّةِ والعقائدِ الفاسدةِ بردِّها ودحضِها مِن تَوَلِّي اللّهِ كفايةَ عبادِهِ ورحمتَه بهم وغَيْرتَهُ عليهم.

---

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 17/271، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/659، والمراغيّ، تفسير المراغيّ: 8/45 - 46.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/105.

نُكْتَةُ إيثارِ الفعْلِ من مادّةِ (قول):

مـنَ الإنـصـافِ عَـرْضُ الأقـوالِ، وعـدمُ التّسرُّعِ في تكذِيبِهَا دونَ دليلٍ

آثرَ التَّعبيرَ بالقولِ ﴿وَقَالُواْ﴾؛ لأنَّ القولَ أعمُّ من غيرِهِ، وللحضِّ على الإنصافِ في الحكمِ على قولِهِم، وإن كان ظاهرَ البطلانِ، دونَ الادِّعاء، أو الحكمِ كما قالَ لهم: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: 39]، أو الزَّعْمِ كما في: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام: 94]؛ فهذه الأفعالُ تشيرُ إلى كذبِهِم منَ البدايةِ، فليسَ ثمَّةَ مجالٌ لسماعِهِم، فضلًا عن مناقشتِهِم.

فائِدةُ التَّعبيرِ بصِيغةِ المضيّ ﴿وَقَالُواْ﴾:

ضَـرورةُ الاعتبارِ والاسْـتـبـصـارِ، وبيانِ اضْمحلالِ الباطلِ وتَلاشِيه

حكايةُ نوعٍ من أنواعِ كفرِهِم الماضيةِ لتسجيلِ ذلك عليهم؛ وليعتبرَ به غيرُهم، والقرآنُ يدعو أتباعَه إلى قولِ الحقِّ، والَّتي هي أحسنُ - هذا المضيُّ دلالةٌ على تقضِّيه، لكنَّ الشَّرَّ مهما يكن قليلًا، فإنَّه لا يُرخَّصُ في شيءٍ منه؛ حتَّى إذا ما قالَ قائلٌ بحقٍّ: إنَّه قولٌ تافهٌ حريٌّ ألَّا يؤبه له، وأنَّه أُغفِلَ، أو أُهمِلَ لم يكن بذلك على المسلمين بأسٌ، ولا سيّما أنّ مُضيَّهُ دليلُ اضمحلالِه ونذيرُ تلاشيهِ وفنائِهِ - وأيضًا فقولُهُ: ﴿وَقَالُواْ﴾ دعوةٌ للبصرِ بما فيهِ من جهالةٍ؛ لأنَّ القرآنَ كتابُ العقلِ والعلمِ.

سِرُّ العُدولِ إلى الماضِي:

قُـــزْبُ زوالِ أحـكـامِـهـم الفاسدةِ وتحقُّقِ تَلاشِيها

أُوثِرَ التَّعبيرُ بالفعلِ الماضي في: ﴿وَقَالُواْ﴾، وعُدِلَ عنِ المضارعِ: (ويقولون) أو المصدرِ: (وقولهم)؛ للإلماحِ المُلِحِّ المضيءِ أنَّ انقضاءَ الجاهليَّةِ وانمحاءَ لَوْثَاتِها[1] وشيكٌ وقادمٌ، بارتباطِ الفعلِ الماضي بزمنٍ مُنقَضٍ فائتٍ.

دَلالةُ إسنادِ القولِ إلى واوِ الجمْعِ: ﴿وَقَالُواْ﴾:

لا شكَّ أنَّ جماعةً منَ المشركينَ هُمُ الّذين قالُوا ذلك، غير أنَّ

(1) اللَّوثُ: الشَّرُّ، واللَّوثُ: الجِراحاتُ، واللَّوثُ: المُطالباتُ بالأَحقاد.

إشْـــــــراكُ السّـاكـتِـينَ في جريمةِ الافْتراءِ

القرآنَ الكريمَ، يشيرُ إليهم بواو الجماعةِ، وإنْ لم يقولوا جميعًا، وفيه إشارةٌ إلى إطباقِ الجاهليِّين قبلَ الإسلامِ على المعتقداتِ والأعرافِ الجاهليَّةِ، ومع ذلك فلم يأتِ لهم باسمٍ ظاهرٍ، وأقامَ المضمرَ مقامَهُ؛ لأنَّ السَّاكتَ عنِ الحقِّ شيطانٌ أخرس، والنَّاطقَ بالباطلِ شيطانٌ ناطقٌ[1]، والمقرَّ للمُنكرِ كفاعلِهِ، والرّاضي به كفاعلِهِ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ: «إذا عُمِلَتِ الخطيئةُ في الأرضِ؛ كان مَن شهِدَها فكرِهَها كمَن غابَ عنها، ومَن غابَ عنها فرضيَها كانَ كمَن شهِدَها»[2].

وفيه دخولُ مَن لم ينحطَّ إلى هذهِ الرُّتبةِ بالإيغالِ في الضَّلالِ والوثنيَّةِ المتصدِّرةِ للإغواءِ والإلهاءِ فيمَن تدنَّسَ بأوحالِها، وتولَّى كِبرَها؛ إذْ رضيَ وتابعَ؛ فتلك واوُ الجميع.

وقد نسبَ اللّهُ عَقْرَ النَّاقةِ لقوم ثمود جميعًا، مع أنَّ عاقرَها واحدٌ في قولِهِ: ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍۖ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [هود: 65]، وذلك لموافقتِهم عليه، فاشتركوا في الإثم.

مغزَى استعمالِ اسمِ الإشارةِ: ﴿هَٰذِهِۦ﴾:

الإجمـالُ لبيانِ فسَـادِ شـرْعِ الـجـاهـلِـيّـين الفاسدِ

في ذكرِ اسم الإشارةِ ﴿هَٰذِهِۦ﴾ إشارةٌ إلى ما جعلُوهُ لآلهتِهم[3]، وفيه إجمالٌ لمناسبةِ الغرضِ المَسوقِ له الخبرُ، وهو بيانُ فسادِ معتقداتِهم وشرعِهم[4]، كما أنَّ الإجمالَ هنا يتناسبُ ومكيَّةَ سورةِ الأنعامِ، والتَّفصيل يتناسبُ ومدنيَّةَ سورةِ المائدةِ.

النُّكْتَةُ في حرفِ التَّنبيهِ والتَّأنيثِ فيه:

أُوثِرَ اسمُ الإشارةِ ﴿هَٰذِهِۦ﴾ الّذي للقريبِ، ودخلَت عليه (ها)

(1) هذه مقولةٌ، نُسِبَت إلى أحدِ السّلفِ، وهو أبو عليّ الدّقّاق، كما ذكر القشيريّ رحمه الله، الرّسالة القشيريّة، ص: 62، وليس حديثًا.

(2) أبو داود، السنن، الحديث رقم: (4345)، وإسنادُه حَسنٌ، من أجل أبي بكر - وهو ابن عيّاش -، وشيخه مغيرة بن زياد الموصليّ، وأخرجه ابن قانع في معجم الصّحابة: 2/309، والطّبرانيّ، المعجم الكبير: 17/345، وأبو نعيم، أخبار أصبهان: 1/333، من طريق أبي بكر بن عيّاش، بهذا الإسناد.

(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/190.

(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/105.

التَّنبيه؛ لبيانِ حضورِ المشارِ إليه في أذهانِهم وقتَ التَّكلُّم، وشعورِهم بامتلاكِ الأنعامِ والحرثِ، وأنَّ لهم حقَّ التّصرُّفِ فيها كيفَما شاؤوا، وحيثُما أرادوا.

بيانُ حُضورِ المُشارِ إليه في أذهانِهم وقْتَ التَّكلُّمِ

وجاءَ اسمُ الإشارةِ مؤنَّثًا من أجلِ الخبرِ[1] ﴿أَنْعَٰمُ﴾؛ ولأنَّ الإجمالَ كائنٌ فيها، وعطفَ (حرث) على الخبرِ.

فائدةُ تقديمِ الأنعامِ على الحرْثِ:

الأنعامُ من أصولِ الأموالِ ذاتِ القِيمةِ عندَ العربِ

نلحظُ اختلافَ التَّرتيبِ في ذكرِ (الأنعام) قبلَ الحرثِ هنا؛ لأنَّ الآيةَ مَسوقةٌ لبيانِ فسادِ شرعِهم في أصولِ أموالِهم، وتقديمِ الحرثِ على الأنعامِ في قولِه: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا﴾ [الأنعام: 136]؛ لأنَّها في بيانِ فسادِ شرعِهم في نتائجِ أموالِهم، كما أنَّ ذكرَ (الأنعام والحرث) مُجتمِعَينِ فيما جرى على ألسنتِهم من مَقولٍ مَحكيٍّ يشيرُ إلى بعضِ خصائصِ البيئةِ القبليَّةِ بمكَّةَ، وسماتِها في عصرِ المَبعَثِ ووقتِ التَّنزيلِ، ويعينُ على فهمِ طبائعِ القومِ، ومعرفةِ نفائسِ أموالِهم.

سِرُّ الجمْعِ في الأنعامِ ﴿أَنْعَٰمُ﴾:

الأنعامُ تَشملُ الإبلَ والبقرَ والغنمَ برُمّتِها

الأنعامُ جمع (نَعَم)، وأُوثِرَ الجمعُ؛ لأنَّ الأنعامَ تشملُ الإبلَ والبقرَ والغنمَ، حتَّى إنَّ بَعضَهم أدخلَ فيهَا الظِّباءَ وحُمرَ الوَحشِ؛ تعلُّقًا بقولِه تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [المائدة: 1]، والنَّعمُ تُطلَقُ على الإبلِ خاصَّةً، أو الماشيةِ الّتي فيها الإبل، وسُمِّيَت بذلكَ؛ لأنَّها من أعظمِ النِّعمِ عندَهم[2]، فكان ذكرُ (الأنعام) بصيغةِ الجمعِ أنسبَ للسِّياقِ؛ حيث إنَّها مدارُ زعمِهم، وعليها تُعقدُ أحكامُهُم المتعدِّدةُ المفتراةُ.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/190.

(2) الرّاغب، المفردات: (نعم)، والحريريّ، درّة الغوّاص، ص: 240.

مَجيءُ (الحرْث) بصِيغةِ المصدَرِ: ﴿وَحَرْثٌ﴾:

الـحـرث أصـلُ نتاج الـزَّرع على اختلاف أنواعه

الحرثُ مصدرُ حرثَ الأرضَ؛ إذا شقَّها بآلةٍ تشقُّ التُّرابَ؛ لتُزْرَعَ في شقوقِهِ زريعةٌ، أو تُغرسَ أشجارٌ، وهو هنا مُطلَقٌ على معنى اسمِ المفعولِ، والحرثُ: الزّرعُ، وسُمِّي بذلك؛ لأنَّه يخرجُ منَ الأرضِ بذلك ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ﴾ [آل عمران: 117]، فهو مالٌ ناتجٌ عنِ الحَرْثِ، فعبَّرَ بالمصدرِ؛ لأنَّه أصلُ نتاجِهم منَ الزَّرعِ على اختلافِ أنواعِهِ، إيماءً منهم بأنَّ ما حرَّموه هو من عملِهم وكسبِهم، فكأنَّهم زعمُوا أنَّ مَن حرَثَ له حقُّ التَّحريمِ.

بَلاغةُ المجازِ المُرسَلِ في تسميَةِ الزَّرعِ حَرثًا:

الـحَـرثُ أوسـعُ في الـدِّلالـةِ منَ المَحروثِ، ويقعُ على كلِّ ما يُزرَعُ

وإطلاقُ الحرثِ على المحروث وأنواعِه إطلاقَ مُتعدِّدٍ، فيُطلَقُ على الأرضِ المجعولةِ للزَّرعِ أو الغرسِ(1).

وأُوثِرَ التّعبيرُ بالحَرْثِ بدلًا منَ الزَّرعِ؛ لأنَّه أوسعُ في الدّلالةِ؛ فهو منَ المُشترَكِ اللَّفظيِّ؛ إذ إنَّه يُطلَقُ على الزّرعِ، وعلى إصلاحِ الأرضِ للزّرعِ، ويقعُ على كلِّ ما يُغرَسُ، ويُزرَعُ من أصنافِ النَّباتِ، كما يُطلَقُ على محلِّ نماءِ الزّروعِ والثّمارِ، ويكونُ الحرثُ مع كلِّ عملٍ.

وممَّا ينبغي التَّنبيهُ إليه أنَّ عملَ العبدِ في الأرضِ يُسمَّى حرْثًا، ولا يُسمَّى زرْعًا؛ لأنَّ الزَّارعَ في الحقيقةِ هو اللهُ تعالى، وقد جاءَ النَّهيُ في الحديث عَن أبي هُرَيرَةَ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «لا يَقُولَنَّ أحَدُكم: زَرَعتُ، ولكن لِيَقُلْ: حَرَثتُ»، قالَ أبو هريرة: ألَم تسمَعْ إلى قولِ اللهِ ﷻ: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۝٦٣ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ۝٦٤﴾ [الواقعة: 63 - 64]."(2)، وهو نهيُ إرشادٍ وتأديبٍ، لا نهيُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/371.

(2) إسناده جيّد، وهو في معجم شيوخ أبي يعلى، الحديث رقم: (292)، وفي صحيح ابن حبّان: 7/490 - 491، والحديث رقم: (5693)، وأخرجه الطّبرانيّ في الأوسط: 2/149، والبيهقيّ في السنن الكبرى: 6/138، والحديث رقم: (11752)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، الحديث رقم: (6593).

حظرٍ وتحريم؛ لأنَّ نِسْبَةَ الزّرعِ إلى الآدميّ من قبيلِ المجازِ العقليِّ[1] كما في الحديث: «مَا مِن مُسلمٍ يغرسُ غرسًا، أو يزرعُ زرعًا فيأكلُ منه طيرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ إلَّا كان له به صدقة»[2].

وفي مجيءِ ﴿وَحَرْثٌ﴾ في هذا المَوضعِ حِكَمٌ ساميةٌ، ومعانٍ هاديةٌ، وإيحاءاتٌ إلى توجيهاتٍ رفيعةٍ وحججٍ ظاهرةٍ، منها: ردُّهم إلى إحساسِهم بحاجتِهم وافتقارِهم إلى اللهِ الخالقِ الزَّارعِ، وأنَّه سبحانَه واحدٌ لا شريكَ له، وأن لا إله إلّا هو، فليعبدوه وحدَه مُخلصينَ له الدّينَ.

دَلالةُ تنكيرِ ﴿أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ﴾:

إفادةُ تخصيصِ أنواعٍ مُعيَّنةٍ منَ الصِّنفَيْن

نلحظُ مجيءَ كلمتي ﴿أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ﴾ نكرتين، والغرضُ هو التَّخصيصُ؛ لأنَّهم أرادوا تخصيصَ أنواعٍ مُعيَّنةٍ منهما، وقد وردا مَعْرِفَتَيْنِ في سياقِ تفضيلِ معالي الأمورِ على الشَّهواتِ مُطلقًا، وذلك في قولِه تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴿١٤﴾﴾ [آل عمران: 14].

سِرُّ اختيارِ كلمةِ ﴿حِجْرٌ﴾:

اللّفظُ يُفيدُ المنعَ والحُرمَةَ مع صَلابةِ الرَّأي

(حِجْرٌ): على وزن (فِعْل) بمعنى مفعولٍ، كالذِّبحِ والطِّحنِ، ويستوي في الوصفِ به المذكَّرُ والمؤنَّثُ، والواحدُ والجمعُ؛ لأنَّ حكمَهُ حكمُ الأسماءِ غيرِ الصِّفاتِ[3].

ويُقصَدُ بـ﴿حِجْرٌ﴾ المنعُ والحُرْمةُ لغرضِ الحفظِ؛ أي: إنَّ بعضَ الأنعامِ والحرثِ مَحجورٌ؛ أي: ممنوعٌ منَ التَّصرُّفِ فيه.

(1) هو إسنادُ الفعلِ أو ما في معناه إلى غيرِ ما هو له لعلاقةٍ، مع وجودِ قرينةٍ تمنعُ إرادةَ الإسنادِ الحقيقيّ.
(2) أخرجه البخاريّ، الحديث رقم: (2320)، ومسلم، الحديث رقم: (1552).
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/71.

ولم يقُل: (وحَرْثٌ حِرْمٌ) مع اتِّفاقِهما وزنًا، وتناسبِهما جَرْسًا، غير أنَّ (حِرْم) بمعنى: حَرام أو ممنوع، ليس مقطوعًا به؛ فقد اختُلِفَ في معناها، فمنهم مَن أبقاها على معنى المنعِ، ومنهم مَن فسَّرَها بالضِّدِّ؛ أي: هي واجب، وقد قُرِئَ به[1] في لفظِ (حَرَام) في قولِه تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء: 95]، قال الخليلُ: أي: واجبٌ عليهم حَتمٌ لا يرجعون إلى الدُّنيا بعد ما هَلَكُوا[2].

فاختيارُ كلمةِ ﴿حِجْرٌ﴾ للتَّعبيرِ عن هذا المعنى يناسبُ السِّياقَ؛ إذ إنَّ هذا المنعَ من قِبَلِ أنفسِهم، وليس من تشريعِ اللّهِ تعالى، فالحرامُ مُراعًى فيه مصالحُ العبادِ، فلا هوًى للمُشَرِّعِ فيه، ولا حرجَ على النَّاسِ، ولكنَّ الحِجْرَ فيه صلابةُ الحَجَرِ وقساوتُه؛ أي: عدم المرونةِ، وعدم مبالاةِ الرّامي على أيٍّ منَ النّاسِ وقعَ.

دَلالةُ افتتاحِ اللَّفظَيْنِ: ﴿وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ كلَيهما بالحاءِ:

تَلاحُمُ التَّناسُبِ والانسجامِ بينَ الكلمتَيْن، دَلالةً ونُطقًا

بينَ اللَّفظين تناسقٌ عجيبٌ، وانسجامٌ صوتيٌّ، فكلاهما ثلاثيٌّ، يبدآنِ بصوتِ الحاءِ الموحي بجفافِ الباطنِ، وقد اشتركا في هذا المعنى، فأصلُ الحرْثِ: شقُّ السَّطحِ الملتئمِ وإثارتُه، وأصلُ الحِجْرِ: الحفظُ ومنعُ الاختراقِ لصلابةٍ مُسترسَلةٍ[3]؛ وسكونُ العينِ فيهما يشبهُ الصَّلابةَ الموجودةَ في هذا المانعِ المُختلَقِ، غير المُخترَقِ، وذاك الحرْث الموقوف.

نُكتَةُ إيرادِ التَّفصيلِ بعدَ الإجمالِ في الآيةِ:

تَفصيلٌ من قَبيلِ التَّفسيرِ، وبيانِ المُـرادِ، لِتَجليَةِ المعنَى المستفادِ

فيه مُفاداتٌ جمَّةٌ كثيرةٌ لا يحاطُ بها، كعادةِ جُمَلِ القرآنِ وكلماتِه، ومن هذه المفاداتِ: إن كان هذا التَّفصيلُ قولَ جَنَانٍ لم يتحرَّكْ به

(1) حيث قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر: (وحِرْمٌ)، بكسرِ الحاءِ وسكونِ الرّاء. يُنظر: ابن مجاهد، السّبعة، ص: 431، وابن الجزريّ، النّشر: 2/324.

(2) الخليل، العين: (حرم).

(3) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤَصَّل: (حجر، حرث).

لسانٌ، ولم تنبسْ به شَفَةٌ، فهو من إخراجِ خبيئتِهم وتجليةِ مكنونِهم. والإخبارُ عنهم بما كَتَمُوهُ مِن قصدِهم ومُرادِهم، وعِلمِهم بمطابقتِهِ لواقعِهم، وكشفِهِ لدخيلتِهم، واطِّلاعِهِ على سريرتِهم، دليلُ صدقِهِ أنَّه من عندِ اللّهِ؛ فهو من إقامةِ الحجَّةِ القاطعةِ، بما لا مزيدَ عليه ولا فضلَ جلاءٍ أو ظهورٍ وراءَه.

وإن كان قولَ لسانٍ مجاهرةً للمُكابرةِ والمُفاخرةِ فأوردَه القرآنُ؛ فذلك مَوردٌ للتَّشنيعِ والتَّبشيعِ، تقبيحًا لما حسَّنوهُ، وتحسينًا لما قبَّحوه، ومعاملةً بالضِّدِّ؛ لتقومَ مقامَ الصَّدِّ والرَّدِّ، وهذا أيضًا دليلُ حقِّهِ، وأمارةُ صدقِهِ، ومظهرُ جزالتِهِ، وعنوانُ قوَّتِهِ.

وفي كلٍّ مِنَ الحالين فهو اعتناءُ القرآنِ بإنصافِ الخصمِ الألدِّ؛ إيرادًا لشبهتِهِ، وتعليلًا لسيرتِهِ، وذكرِ قصدِهِ من فعلتِهِ؛ لبيانِ ما تنطلي عليه من زيفٍ وفسادٍ، قضاءً عليه فيما جهرَ بما أسرَّ، وفيما أسرَّ بما جهرَ.

بَلاغةُ الإطنابِ، في جُملةِ: ﴿لَّا يَطۡعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾:

الاستطالةُ على حُـقـوقِ الـلـهِ في الـتَّـحـريـمِ والتَّحليلِ ضَلالٌ

إظهارُ عيوبِ المجتمعاتِ غيرِ المسلمةِ - والمجتمعُ الجاهليُّ بمكَّةَ أنموذجًا - فالمساواةُ بين النَّاسِ - حتّى الأحرار منهم - غيرُ حقيقيَّةٍ ولا قائمة؛ فالأطعمةُ من حقوقِ الفطرةِ ليسَت تُباحُ للنّاسِ سواء، كما يُباحُ الكلأُ لجميعِ بهيمةِ الأنعام، وعندَهُم للسَّادةِ والكبراءِ تحكُّماتٌ مُفتراةٌ، وزيوفٌ مدَّعاةٌ لا يملكُ الدَّهماءُ إزاءَها غيرَ التَّسليمِ، كقولِ عبد الله بن عَنمَة (بالعين المُهملَةِ)، يرثي بسطامَ بن قيس، فيذكرُ أنَّه سيِّدٌ من الكُبَّرِ له ما لهم:

لكَ المِرْباعُ منها والصَّفايَا *** وحُكمُكَ والنَّشيطةُ والفُضولُ[1]

وفي الآيةِ بيانُ لونٍ مِنَ السَّرف، وضَرْبٍ مِنَ السَّفَه في تلكم

(1) البيتُ منَ الوافر، هو لعبد الله بن عَنمَة الضَّبيّ. يُنظر: أبو تمّام، ديوان الحماسة: 1/421.

المجتمعاتِ، فبينما هي لا تتورَّعُ عن مُحَرَّمٍ ولا تنتهي عن مُؤَثَّمٍ؛ إذا بها لا يكفيها هذا حتَّى تستطيلَ على حقوقِ اللهِ في التَّحليلِ والتَّحريم: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [يونس: 59].

والتَّحليلُ تَعَدٍّ على الفطرةِ باستطابةِ الخبائثِ والمضارِّ، والتَّحريمُ تَعدٍّ على النَّفسِ بحرمانِها حظوظًا من طيِّباتٍ أُحِلَّتْ لها، مُبالغةً لها في الإيذاءِ والإذلالِ، وهو ظلمٌ تنزَّهَ الإسلامُ عنه، وحذَّرَ منه، ووبَّخَ عليه كما هنا.

سِرُّ القصْرِ بالنَّفْيِ والاستثناءِ في السِّياقِ:

المبالغةُ في بيانِ غُرورِ المشركين، وتَنصيبِ أنفُسِهم مُشَرِّعينَ

قولُه: ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ هذا قصرُ صفةٍ على مَوصوفٍ، وطريقُه: النَّفي والاستثناء، وهذه الجملةُ في محلِّ رفعِ نعتٍ لـ ﴿أَنْعَمُ﴾، وَصَفوه بوصفين؛ أحدهما: أنَّه حِجرٌ، والثّاني: أنَّه لا يأكلُه إلَّا مَن شاؤوا، و﴿مَن نَّشَآءُ﴾ فاعل بـ﴿يَطْعَمُهَآ﴾، وهو استثناءٌ مُفرَّغٌ، ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ﴾: لا يأكلُها إلَّا مَن نشاءُ، وهُمُ الرِّجالُ دونَ النِّساءِ، أو سَدَنَةُ الأصنامِ[1].

والسِّرُّ في استعمالِ هذا الأسلوبِ هو إفادةُ نفي إطعامِ الأنعامِ والحرثِ عن أحدٍ، ثمّ إثباتُه لمَن يشاؤون، ولو قيلَ: (إنَّما يطعمُها مَن نشاءُ) لكانَ قد أثبتَ الإطعامَ لمَن يشاؤون، ونفاه عمَّن عداهم دفعةً واحدةً.

جملة ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ بين الخبريّة والإنشاء

دلالةُ الجُملةِ الواحدةِ على أسلُوبَيْنِ بليغَيْنِ:

كاحتمالِ جملةِ القصرِ هنا: ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ أن يكونَ لها محلٌّ إعرابيٌّ، أو لا يكونَ؛ فعلى الأوَّلِ: تكونُ نعتًا للخبرِ مُقيِّدًا له بالقيدِ الزّائدِ، أو تكونُ خبرًا بعدَ خبرٍ، فتكونُ جملتُها خبريَّةً، ويكونُ

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/659.

الخبرُ حقيقةً على بابِهِ مُرادًا به العُجبُ والبَطَرُ والكِبْرُ إن كانَ حديثًا مع النَّفسِ، ويُرادُ به التَّفخُّرُ والتَّسلُّطُ والتّحكُّمُ إن كان مِن هذا المَنحَى إلى الآخرين، وعلى الثَّاني: فهي مُستأنَفةٌ لا محلَّ لها منَ الإعرابِ، وتكونُ إنشائيَّةً تتوجَّهُ بالنَّهي إلى الجماعةِ إفضاءً وإفشاءً أن يقرَبَها أحدٌ، فلا ينالُ منها إلَّا مَن أذنوا له لهوًى أو مأربٍ فيه.

وهذا كثيرٌ في القرآنِ كقولِهِ سبحانَه: ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: 83]، فالجملةُ هنا خبريَّةٌ، بدليلِ ثبوتِ نونِ الفعلِ، ولو كان نهيًا لحُذِفَتِ النُّونُ، لكنَّ المعنى على النَّهي؛ أي: لا تعبدوا.

وقد ذكرنا بواعثَ سوقِهِم الجملة المُتقدِّمة مساقَ الخبرِ منَ الاعتدادِ المُتغطرِسِ المُتجبِّرِ بالقولِ، والإصرارِ والتَّصميمِ على المضيِّ فيه، إيغالًا دونَ تراجعٍ، والمباهاةِ بذلك؛ وبواعثُهُم سوقُها مَساقَ الإنشاءِ منِ امتلاءِ أنفسِ القائلينَ بالاعتزازِ بالإملاءِ، والإنهاءِ بالقهرِ والقسرِ والاستضعافِ، وكلُّ ذلك ممَّا تعجُّ به، وتثجُّ تلك البيئةُ الجاهليَّةُ بأظلافِها وأوساخِها ومساوئِها وأوضارِها وأوشابِها وخبائثِها وأضغانِها الدَّفينةِ.

بَلاغةُ اختيارِ الفعْلِ قَصْرًا على مادَّةِ (طَعِمَ):

إشارةٌ إلى سَوْغِ ما يُؤكَلُ، وفائِدةِ ما يُذاقُ

في قولِهِ تعالى: ﴿لَّا يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ أُوثِرَ التَّعبيرُ بالفعل (يَطْعَم) دونَ مرادفاتِهِ مِن (يأكل) أو (يذُوق)، مع ورودِ كلٍّ منَ المادّتين الأخيرتين تعبيرًا قرآنيًّا بليغًا بمعناه الحقيقيِّ والمجازيِّ في مَواضِعَ عديدةٍ من القرآن، وبعض ذلك في آيات السُّورةِ.

ذلك لأنَّ مادّةَ (طعم) تدورُ حولَ "ما يدخلُ منَ الفم إلى الجوفِ غِذاءً للبدنِ، فيُشبِعه": كالطَّعام[1]، والشّيءُ قد يُذاقُ ولا يُؤكلُ، وقد يُؤكلُ ولا يُستَساغُ، فلا يُسمَّى - حينئذٍ - طعامًا.

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصَّل: (طعم).

فقولُهم: ﴿لَّا يَطۡعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ إشارةٌ إلى إدراكِهم فوائدَها، وقيمتَها الغذائيَّةَ.

فائِدةُ المضارعيّة في جملة ﴿لا يَطْعَمُهَآ﴾:

التَّعبيرُ بالفعلِ المضارع المنفيّ ﴿لَّا يَطۡعَمُهَآ﴾ يفيدُ استمرارَ النَّفي، ويَلزمُ منه الدَّلالةُ على إطالةِ مَشهَدِ الحدثِ، وفيه زيادةُ كبرياءٍ وزَهْوٍ وغرورٍ، ونوعٌ منَ التَّخويفِ والتَّهديدِ.

استمرارُ معنَى نَفْيِ الإطعامِ، في السِّياقِ

دَلالةُ التَّعبيرِ بالموصولِ: ﴿مَن﴾ دونَ (الَّذي):

أُوثِرَ التَّعبيرُ بـ ﴿مَن﴾ في قولِه: ﴿لَّا يَطۡعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾؛ لأنَّه أخصرُ وأوجزُ عبارةً، وأوفى معنًى؛ فهو هنا أدلُّ على كلِّ ما يدُلُّ عليه غيرُه منَ الأسماءِ الموصولةِ مُجتمِعَةً في آنٍ، ولأنَّه أيضًا غنيٌّ عن اعتبارِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ فيه، فلا يختصُّ بأحدِ الجنسين دونَ الآخر، وأيضًا لعدمِ إرجاعِ شيءٍ من تمكينِه منَ الطُّعمةِ إلى هيئةٍ تلتمسُ له، كأن يكونَ مُطاعًا مُسوَّدًا في قومِه، فإنَّ المُعوَّلَ عليه مَشيئتُهم له دونَ اعتبارٍ آخرَ.

الاختصارُ ووجازةُ العبارةِ ووَفاؤُها، من فصَاحةِ السِّياقِ ورِوْعتِه

فالإبهامُ الكائنُ في ﴿مَن﴾ مُنسَجِمٌ مَعَ السِّياقِ، من توسيعِ دائرةِ غرورِهم وغطرستِهم، وإطلاقِ مساحةِ مَشيئتِهم، فلا التفاتٌ ولا اعتبارٌ للهيئاتِ في سائرِ الحالاتِ.

كما أنَّ إدغامَ النّونين: نون ﴿مَن﴾ ونون ﴿نَّشَآءُ﴾ يوحي بغيظِهم، وغِلَظِ قلوبِهم وفظاظتِهم وغطرستِهم، ولا يسدُّ مَسدَّ ﴿مَن﴾ اسمُ موصولٍ آخر.

دَلالةُ اصْطِفاءِ فعلِ المشيئةِ وإيحاءاتُه المعنويَّةُ:

هناك أفعالٌ كثيرةٌ تدُلُّ على معانٍ مُتقاربةٍ من معنى (المشيئة) كالإرادةِ، والابتغاءِ، وكلُّها منَ الفصيحِ الواردِ في القرآنِ الكريمِ؛ كلٌّ فصيحٌ في مَوضِعِه، ولا يسدُّ مَسدَّهُ غيرُه.

يُلمَحُ في فعلِ المشيئةِ معنَى القُوَّةِ والقهرِ

ولكن أُوثِرَ التَّعبيرُ بفعلِ المَشيئةِ هنا؛ لأنَّه يدُلُّ على العموم؛ إذ إنَّه مُشتَقٌّ منَ (الشّيء) وهو "الكائنُ" أو "الجسمُ"، أو "الموجودُ" بعبارةِ الرّاغب[1].

وبذا فهي صالحةٌ أن يعبَّرَ بها عن أيِّ كائنٍ، وبعبارة سيبويه: لفظٌ "يقعُ على كلِّ ما أُخبِرَ عنه"[2]، ولأنَّ فعلَ المَشيئةِ يُلمَحُ فيه معنى القوَّةِ والقهرِ، كما في قولِ عمرو بن كلثوم:

بأيِّ مَشيئَةٍ عَمْرَو بنَ هندٍ *** تُطيعُ بنا الوُشَاةَ وتَزدَرِينَا[3]

فكأنَّه يريدُ أن يقولَ: بأيِّ قوّةٍ أو قهرٍ، وكأنَّه ينفي سلطتَهُ عليهم، فكلمةُ ﴿نَّشَآءُ﴾ تدُلُّ بجرمِها على جُرْمِهم وكبريائِهم، كما تشيرُ بجَرْسِها من تفشٍّ على انتشارِ سلطتِهم، وما في الكلمةِ من مدٍّ يوحي باستطالتِهم وعدوانِهم.

نُكتةُ اختيارِ الفعْلِ ﴿نَّشَآءُ﴾ مضارِعًا لا ماضيًا:

أُوثِرَ التَّعبيرُ بالفعلِ المضارعِ ﴿نَّشَآءُ﴾؛ لإفادةِ التّجدُّدِ والحدوثِ، فالأمرُ في الإطعامِ يرجعُ إلى مَشيئتِهم المُتجدِّدةِ - في زعمِهم - فليس ثمَّةَ حقٌّ لأحدٍ في ذلك، حتّى لو طَعِمَ بمشيئتِهم مرّةً، فإنَّها لا تُغني عنه شيئًا، بل يُنظَرُ في أمرِهِ في كلِّ مرّةٍ.

التَّجدُّدُ يُشيرُ إلى احتكامِهم في الإطعامِ إلى الهوَى، لا إلى الحَقِّ

بل إنَّ موافقةَ صيغةِ ﴿نَّشَآءُ﴾ المضارع في ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ﴾ يدُلُّ على احتكامِهم في الإطعامِ إلى الهوى، لا إلى عدلٍ أو ميزانٍ؛ وفي ذلك من إذلالِهم للطّاعمينَ ما فيه.

ولو قالَ: (شئنا) بالماضي لظُنَّ أنَّهم يحتكمونَ إلى قاعدةٍ موضوعةٍ أو معيارٍ ثابتٍ، فتجلَّى بذلك أنَّ ما بالآيةِ الكريمةِ أوفقُ وأليقُ وأدلُّ على المعنى الحكيمِ المرادِ.

(1) الرّاغب، المفردات: (شيأ).
(2) سيبويه، الكتاب: 1/22.
(3) البيتُ من بحرِ الوافرِ، وهو في ديوانه، ص: 79.

المعنَى الكامنُ في نونِ ﴿نَّشَآءُ﴾:

التَّكبُّرُ والفَخرُ في أحكامِهم ومُعاملاتِهم، من خصائصِ أحوالِهم

في قولِهِ: ﴿نَّشَآءُ﴾ لطيفةٌ تُضافُ إلى النُّكتةِ السَّابقةِ، ؛ وهي دلالةُ النُّونِ على القائلينَ المُتعظِّمينَ المُتفخِّرينَ؛ من كلّ عُتُلٍّ جُوَّاظٍ غليظٍ مُتكبِّرٍ مُتشدِّقٍ مُتَنَفِّجٍ، والفاعلُ المُضمَرُ بعدَه يؤكِّدُ ذلك، ويفيضُ فيه.

عِلَّةُ الإيجازِ بحذْفِ المُتعلَّقِ بالفعلِ ﴿نَّشَآءُ﴾:

إفادةُ العُمومِ، ولفتُ الانتباهِ إلى الحدَثِ والقائمِينَ بِهِ

في قولِهِ: ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ حُذِفَ المفعولُ به في ﴿نَّشَآءُ﴾؛ لدلالةِ ما قبلَهُ عليه؛ أي: مَن نشاءُ إطعامَه، وقد يفيدُ هذا الحذفُ العمومَ، ولكنّه يُلمِح إلى غَرَضٍ آخَرَ، يُفهمُ منَ السِّياقِ؛ وهو لَفْتُ الانتباهِ إلى الحدثِ ذاتِهِ، وهو فعلُ المَشيئةِ، وقد ذكرَ الزّمخشريُّ: "أنَّ الفعلَ إذا نُسيَ مفعولُه، وقُصِدَ الحدثُ نفسُهُ، جرى مَجرَى الفعلِ غيرِ المُتعدِّي"[1].

وكأنَّ المُشركينَ القائلينَ بهذا يمتنُّونَ على مَن وقعَ عليهم الاختيارُ، وصادفَتهم المَشيئةُ قبلَ أن يَطعَموا؛ ولسانُ حالِهم يقولُ: حسبُكم شرفًا أن وقعَ عليكم اختيارُنا؛ لننظرَ في أمرِكُم: (أتَطعَمُونَ أم لا؟).

دَلالةُ الفعْلِ ﴿نَّشَآءُ﴾، على ما لا يُحاطُ به مِن معانٍ:

اتِّساعُ معاني اللّفظِ، يُفيضُ بسِحرِ بيانِهِ على المُتلقِّي

وهذا الفعلُ يُعدُّ مثالًا على الإعجازِ في سعةِ مَضامين الكلمةِ القرآنيّةِ بعامَّةٍ، واتِّساعِ دوائرِ تأثيرِ إيحاءاتِها الأثيريَّة، بما لا ينقطعُ مددُهُ، ولا ينضبطُ عددُهُ، ومن دلالة الفعلِ ﴿نَّشَآءُ﴾ على ما لا يُحاطُ به من معانٍ قائمةٍ بأنفسِ القائلين لا انقضاءَ لها ذِكرًا وحَصْرًا، ما يأتي:

أوَّلًا: امتلاؤُه ببثِّ شعورِ المنِّ بالقائلينَ على الطَّاعمينَ، والتَّحكُّم المُذِلِّ في أعناقِ أتباعِهم منَ الأرقَّاءِ والمُستضعَفينَ، لما يُفيضُهُ

(1) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (كسر).

الفعلُ في العبارةِ، ويشيعُهُ من أجواءِ تسلُّطِ الهوى الكافرِ، والطَّيشِ الغشومِ، والجهلِ الأحمقِ، والحكمِ الجهولِ، مُمْليًا إرادتَه الصَّادرةَ من عقولٍ تحكَّمَت فيها الأوهامُ، ونعبَت فيها الأباطيلُ، وعشَّشَتْ فيها الخرافاتُ؛ وتلك مَنقصةٌ قادحةٌ، ومَذمَّةٌ طافحةٌ، وفسادٌ عريضٌ ضاربٌ في جذورِ ذلك المجتمع، وتاريخِه، وصراعاتِه، وخطواتِ خطاياه، المغرقة في الأهواءِ الفاجرةِ المُطاعةِ.

ثانيًا: في الفعلِ المذكورِ على النَّحو المسوقِ به إفصاحٌ صارخٌ عندَ كلِّ مَثالبِ الجاهليَّةِ وقبائحِها في العقائدِ، والدّياناتِ، والعباداتِ، والعاداتِ، والمعاملاتِ الاقتصاديَّةِ والاجتماعيَّةِ، والسّياساتِ في الحربِ والسّلمِ، وفي الأخلاقِ، ممّا لا يُجمعُ شَتاتُه، أو يُلَمُّ شعثُه، ويُدرِجُه تحتَ أصلٍ جامعٍ يصلُحُ عنوانًا له غير الضِّيزى والطُّغوى والعُتُوِّ الكبيرِ، والبغي والعدوانِ.

ثالثًا: من إيحاءاتِ الفعلِ ومُتعلِّقِه المحذوفِ هنا، وهو من عجيب بلاغةِ الكلمةِ القرآنيَّةِ أنَّها تنطوي بظلالِها، وتحتوي بكمالِها وجلالِها وجمالِها على الضِّدَّين معًا، لا من خلال مادَّتِها اللُّغويَّةِ، وإنَّما من خلال مُتعلِّقِها المحذوفِ، فتدُلُّ على انطباعَينِ دلالةً صحيحةً في آنٍ واحدٍ، ومن ذلك ما نحن فيه وبصدده؛ إذْ كانَت دلالتُها فيما مرَّ أن أعطَتِ انطباعًا يسوءُ؛ لأنَّه كانَ بالضُّرِّ والشّرِّ، فإنَّ لها دلالةً خفيّةً، إذا استُنطقَت توسُّعًا في لوازمِها أن تعطيَ انطباعًا يسرُّ؛ لأنَّه بالخير؛ إذ كانت لهم عوائدُ تواضعوا بأسرِهم عليها، تجلبُ لهم الثّناءَ؛ كإكرامِ الضّيفِ وإطعامِ الطّعامِ وإجارةِ المُستجيرِ؛ فلا يُجارُ عليه، ولا تُخْفَرُ ذمَّةُ مُجيرِه، وكلُّ ذلك راجعٌ إلى حميَّةٍ وعنجهيَّةٍ، وشى بها وأفصحَ عنها اللَّفظُ القرآنيُّ ﴿نَّشَآءُ﴾ في جملتِه الفذَّةِ هنا: ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾.

فقد شاؤوا كثيرًا منَ الشَّرِّ فاشيًا ذائعًا، شاؤوا معه بعضًا منَ الخيرِ مَقيلًا ضائعًا[1]، فقُوبلَت من دلالةِ الكلمةِ المَذَمَّةُ المقيتةُ بمَحمَدةٍ مُعْجبةٍ، والمَنقصةُ المُستهجَنةُ، بمَفخرةٍ تزكّي المروءةَ، وترفعُ الهامَةَ، وتُعلي القامةَ، وتُذكَرُ لصاحبِها بالعزَّةِ، وقد أفادَ منها المسلمون، وزكَتْ أريجًا بذكرِها في تاريخِ الإسلامِ، وقد دخلَ أبو بكر الصِّديق يومًا

(1) ضائعًا: توريةٌ منَ الضَّوعِ، بمعنى: الفوح والانتشار، والضّياع: الفقدان والحرمان، والمعنيان مرادان وضعًا وصحيحان شرعًا.

في جوارِ ابن الدُّغُنَّة، وقدِمَ رسولُ اللّهِ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم مكَّةَ من رحلتِهِ إلى الطَّائفِ في جوارِ المُطْعِمِ بنِ عديٍّ، وقد ماتَ المُطعِمُ مُشركًا بمكَّةَ قبلَ غزوةِ بدرٍ، وعرفَ له النَّبيُّ هذه اليدَ عندَه، فقال يومَ بدرٍ: «لو كان المُطعِمُ بنُ عديٍّ حيًّا، وكَلَّمني في هؤلاء النَّتْنَى؛ لَتَرَكْتُهُمْ له»[1]. لهذا نقول بما خلصنا إليه: بأنْ قد دَلَّ الفعلُ ﴿نَّشَآءُ﴾ هنا في الآية على الضِّدَّين معًا، دلالةً صارخةً على تلك النّقيصةِ، وفتورِ ثغرٍ على استحياءٍ عن هذه المَحمَدةِ، فكانَ الوحيُ به تطبيقًا عمليًّا لمنهجِ اللّهِ وشرعتِهِ وحكمِهِ العدل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ﴾ [النّساء: 40] وهذا عامٌّ في الدُّنيا والآخرة. ولله في خلقه شؤونٌ، وسبحانَ من هذا كلامُه، سبحانَه وبحمدِهِ جلَّ وعزَّ!

تَوجيهُ التَّعقيبِ على مَقُولِهِم المَحكيِّ عنهم بلفظ ﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾:

قوله: ﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾: هذا تعقيبٌ على قولِهم السَّابقِ، بأنَّه من ادِّعائهم المُخترَعِ، لا من دينٍ مُشترعٍ؛ فهو كذبٌ وافتراءٌ، والزَّعمُ في أكثرِ كلامِ العربِ أقربُ إلى غيرِ اليقينِ، والحقُّ نبَّهَ على أنَّهم فعلوا ذلك من غيرِ أن يأمرَهُم اللّهُ بذلك، ولا أن يشرعَهُ لهم؛ وذلك جريٌ على عادتِهِم في شرعِ أحكامٍ لم يأذنْ فيها، ولم يشرعْها[2].

قولُهمُ المذكورُ، ادِّعاءٌ مُخترَعٌ، لا دينٌ مُشترَعٌ

أثرُ كلمة ﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾ في تَفنيدِ أقوالِ الجُناةِ والمُتَّهمِينَ:

لـمَّا عرضَ عليهم لم يكن لهم مُتَمَسَّكٌ؛ إذْ لا يصلحُ الافتراءُ مُتمسَّكًا، وبالتَّالي فالزَّعمُ المُنبنيُ عليه أولى ألَّا يصلحَ، ولْنَلْحَظ هنا أنَّ جانبًا إجرائيًّا قضائيًّا خافيًا قد وفَّرته، وتكفَّلت لنا به جملةٌ في كلمةٍ هي ﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾، وذلكم حين يكونُ المُحَاكَمُ لم يُقِمْ عنه مُحَاميًا يدافعُ عنه أو يلقي مَعاذيرَه، كما هو مستفاد من التَّعبير القرآنيِّ في موضعٍ آخر، فتقيم له المحكمةُ دفاعًا مُنْتَدَبًا يَمثُلُ عَنهُ،

عـدمُ صَلاحيَّةِ الافـتراءِ دليـلًا يُعْتمدُ عليه

(1) البخاريّ، الجامع الصّحيح، الحديث رقم: (3139).
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/655.

في موقفِ الخصومةِ ليدرأَ عنِ الجاني التُّهمةَ بما له وجهُ قَبولٍ ومناسبةٍ منَ الحججِ.

مَثَّلَ لنا هذا الرُّكنَ الرُّكينَ من مقوِّمات المُحاكَمةِ العادلةِ قَولُهُ جَلَّ وعَزَّ ﷻ وبحمدِهِ: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾؛ إذ هذا دفاعٌ يصرِّحُ بدورِ المتَّهم الجاني تصريحًا لا يكذبُ ؛ إذِ الكذبُ في عُرفِنا تأخُذُ بِهِ المحاكمُ الأرضيَّةُ، واللّه لا تخفى عليه خافيةٌ، ولا أحدَ أحبُّ إليه العُذْرُ مِنَ اللّه تعالى؛ من أجل ذلك أنزلَ الكتابَ وأرسلَ الرُّسُلَ[1].

تَوجِيهُ اللُّغاتِ المقروءِ بها، في كلمة ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾:

قرأَ الكسائيُّ: (بزُعْمهم) فيهما بضمِّ الزّاي؛ وهي لغةُ بني أسد، والفتحُ لغةُ الحجازِ، وبه قرأَ باقي السَّبعة[2]، وهما مصدران، وقيل: الفتحُ في المصدرِ، والضّمُّ في الاسمِ.

تنـوُّعُ اللُّغاتِ، وسَعةُ اللَّهجاتِ العـربيَّةِ، ثَـراءٌ للّغةِ ومُعجمِها الفَصيحِ

وقرأَ ابنُ أبي عبلة: بفتحِ الزّاي والعينِ فيهما[3]، وفتحُ الحروفِ الحلقيَّةِ يُعدُّ تخفيفًا على اللّسانِ، وهو لغةٌ كالشَّعْر والشَّعَر، والكسرُ لغةٌ لبعض قيسٍ وتميمٍ، ولم يُقرأ به[4].

وتنوُّعُ القراءاتِ الواردةِ في قولِهِ: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ من قبيلِ اللُّغاتِ، ومراعاةُ اختلافِ اللّسانِ العربيِّ غايةٌ من غاياتِ تنزُّلِ القرآنِ على سبعةِ أحرفٍ.

دَلالاتٌ منَ اللُّغاتِ الواردةِ في القراءاتِ:

الـزَّعـمُ بالفتحِ أخـــــفُّ، وبالضّمِّ أثقلُ، وفـيـه مـعـنَى الاسـتِـحـواذِ، وتَعمُّدِ الكَذِبِ

ولنتأمَّلْ كيفَ أدَّت هذه الكلمةُ دورَ الدِّفاعِ عنِ الخصمِ: إنَّها تقولُ ابتداءً انزلقَ القائلون إلى مُستنقَعِ الكذبِ الَّذي هو أحدُ معاني الزَّعمِ عندَ حِمْيَرَ، واستمرؤوه، فَجَرَّهُم إلى الباطل.

(1) البخاريّ، الجامع الصّحيح، الحديث رقم: (4634)، ومسلم، الصّحيح، الحديث رقم: (2760).
(2) ابن مجاهد، السّبعة: ص 270، وابن الجزريّ، النّشر: 2/263.
(3) الفرّاء، معاني القرآن: 1/356، والعكبريّ، إعراب القراءات الشّواذّ: 1/515.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/655.

معناها الثَّاني عندَهُم - ودرجوا على ذلك، فبدأَ بِكِذبَةٍ، وانتهى باطلًا.

فهي على فتحِ الزَّاي الَّتي يَقْرَأُ بها الكافَّةُ إلَّا الكسائيَّ، مفادُها: الظّنُّ الَّذي يأتي لأوَّلِ توهُّمٍ أو أعجلِ هاجسٍ؛ وهذا أوغلُ في الضَّلالِ لَمن يبتدرُه، فيقفو أثرَهُ، ويسيرُ وراءَه.

وعلى لغةِ أسدٍ، وقراءةِ الكسائيِّ، فالضّمُّ بما فيه من معنى الاستحواذِ أثقلُ، وذلك فيه مزيدُ التَّكلُّفِ والتَّجشُّمِ والالتواءِ، فهو أشبهُ بتعمُّدِ الكذبِ؛ وهذا الثَّاني أدخلُ في الإضلالِ لَمن يسايرُه، ويسابقُه، ويَجِدُّ حذاءَه.

ولـمَّا كانَ الاعترافُ ربَّما هدمَ الاقترافَ، فقد دفعَتهم الكلمةُ الدفاعيَّةُ عنهم بتكييفِ واقعِهم دونَ تزييفٍ، وذِكْرُ جُرمِه دونَ تلطيفٍ، وكِبْرِه دونَ تخفيفٍ، مَدعاةٌ إلى ولوجِهم دونَ عائقٍ إلى بابِ التَّوبةِ والإنابةِ، إذِ الظّنُّ لا يغني منَ الحقِّ، ولا يكفي منَ العلمِ، ولا يصلُحُ عذرًا، أو يشفي صدرًا أو يقي حرًّا، ولو أُلجِئَ المعاندون المكابرون جهلةُ العربِ المعنيُّون بهذه الآيةِ ليعتذروا، لم يجدوا أبلغَ منَ اللِّياذِ بالظَّنِّ وادِّعاءِ التَّوهُّمِ؛ وفي التَّنزيلِ العزيزِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الجاثية: 32].

وإذًا فقد وفَّرَ اللّهُ لهم حقَّ الدِّفاعِ، فدفعَ عنهم من واقعِهم، ولا يُقالُ بين يدي اللّهِ العليمِ الحكيمِ إلَّا الحقُّ، فإنَّه لا يخفى عليه شيءٌ في الأرضِ ولا في السَّماءِ ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأنعام: 3].

﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٤﴾﴾ [التّغابن: 4]. واللّهُ تعالى - هو المُتكلِّمُ بالقرآنِ - نفسُه.

هذا مثالٌ لما أخذَت به أرقى نُظُمِ العدالةِ من إجراءاتٍ لضَمانِ محاكمةٍ عادلةٍ، واهتبلَته[1] دساتيرُ الأممِ الآبيةِ أن تُنْمَى لغير الحضاراتِ العريقةِ أو المدنيّةِ الفارهةِ التَّحضُّرِ والتَّبختر، قد سبقَ القرآنُ إليه، ودلَّ عليه، وضربَ المثالَ ليؤتسى به في إيجازٍ فريدٍ وسبقٍ بعيدٍ، ولا نرى أمَّةً عملَت به إلَّا هي ناقلتُه عنِ الإسلامِ.

(1) أي: اغتنمَته، واكتسبَته.

دَلالةُ إضافةِ الزَّعْمِ إلى ضَميرِ الجمْعِ في: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾:

اختصاصُ القائِلينَ باخْتلاقِ الزَّعْمِ

أُضيفَ الزَّعْمُ إلى ضميرِ القائلينَ في قولِهِ: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾؛ لإفادةِ اختصاصِهم بهذا الزَّعمِ، فلم يَنقلوه عن أحدٍ، بل اخترعوه من عندِ أنفسِهم.

وَجهُ مَجيءِ (الباءِ) في ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾، وبيانُ مُتعلَّقِها:

صُدورُ الافتراءِ مِنِ اعتقادِهِم الباطِلِ، أو بسَبَبِه

الباءُ في قولِهِ: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ بمعنى: (مِن)؛ أي: قالوا ذلك الافتراءَ بألسنتِهم، نابعًا مِن اعتقادِهِم الباطلِ، أو سببيَّة؛ أي: قالوا ذلك بسببِ الزَّعْمِ، والجارُّ والمجرورُ مُتعلَّقٌ بمحذوفٍ هو حالٌ من فاعلِ (قالوا)؛ أي: قالُوهُ مُلتَبِسينَ بزعمِهِمُ الباطلِ من غيرِ حُجَّةٍ[1].

سِرُّ الاعْتِراضِ بقولِهِ تعالى: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾:

بيانُ أنَّ هذا التَّحريمَ من عندِهِم لا مِنْ عندِ اللهِ

وقولُهُ: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ مُعترِضٌ بينَ ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ وبينَ: ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾[2]؛ لبيانِ أنَّهم قصدُوا بقولِهم: ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ التّحريمَ من عندِ أنفسِهم، وليس مجرَّدَ المنعِ؛ وهذه فريَةٌ كبرى سارعَ السِّياقُ بدحضِها قبلَ ذكرِ النَّوعِ الآخرِ منَ الأنعامِ المُحرَّمةِ؛ لأنَّ قولَهُم: ﴿حُرِّمَتْ﴾ قرينةٌ تمنعُ من نسبةِ التّحريمِ إليهم، بل إنَّهم يفترون على اللّهِ كَذبًا.

ويُمكنُ أن يكونَ قولُهُ: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ احتراسًا[3] من توهُّمِ عطفِ ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ على ﴿مَن نَّشَآءُ﴾ فاعل ﴿يَطْعَمُهَآ﴾، فكأنَّهم يَمْنَعونَ منَ الحرثِ إلَّا مَن يشاؤون منَ النّاسِ، ومنَ الأنعامِ المُحَرَّمةِ ظهورُها، وهذا معنًى فاسدٌ، فجِيءَ بقولِهِ: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ لدفعِ ذلك التّوهُّمِ.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/190، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/96.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/107.
(3) ويُقالُ له: التّكميل، وهو أن يُؤتَى في كلامٍ يُوهِمُ خلافَ المقصودِ، بما يدفعُ ذلك الوهمَ.

فائِدةُ ذكْرِ الزَّعْمِ بالمصْدرِ دونَ الفعلِ:

إثـبـاتُ افـتـراء المـشـركـين، وتأكيدُ أنَّ الزَّعمَ مُتأصِّلٌ فيهم

ولـمَّا كانَ الغرضُ من قولِهِ: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ هو إثباتَ كذبِهِم، وافترائِهِم جيءَ به بصيغةِ المصدرِ؛ ليدُلَّ على الحدثِ مُجرَدًّا عنِ الزَّمانِ، وليؤكِّدَ أنَّ الزَّعمَ مُتأصِّلٌ فيهم، فكأنَّه جِبلَّةٌ في أخلاقِهِم.

الغَرَضُ من تَكرارِ لفْظِ (أَنْعَامٌ)، في سِياقِ النّكرةِ:

إرادةُ التّقسِيمِ وبيـانُ اختِلافِ أصنَافِ الأنعامِ

وكُرِّر لفظُ (أنعام) في قولِهِ: ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾؛ لأنَّ الغرضَ منَ التَّصريحِ به إرادةُ التّقسيمِ والتّصنيفِ؛ فكلُّ صنفٍ مُختلِفٌ عنِ الآخرِ، فلزمَ التّصريحُ بلفظِ (أنعام) مع كلِّ صنفٍ.

وجيءَ به مُنكَّرًا؛ ليؤكِّدَ التّنوُّعَ المقصودَ من ذكرِ لفظِ (أنعام)، جريًا على قاعدةِ: "أنَّ المعرفةَ إذا أُعيدَت فهي عينُها، والنَّكرةَ إذا أُعيدَت فهي غيرُها"[1].

المناسَبةُ في ذكْرِ جُملةِ ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ رِدْفَ الأُولَى:

عطْفُ نـوعٍ منَ الأنـعـامِ أُورِدَ بـعـدَ استِيفـاءِ الأوصَافِ

قولُهُ: ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ معطوفٌ على: ﴿أَنْعَٰمُ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ فهو كخبرٍ عنِ اسمِ الإشارةِ، وعُلِمَ أنَّه عطفُ صنفٍ؛ لورودِهِ بعدَ استيفاءِ الأوصافِ الَّتي أُجريَت على خبرِ اسمِ الإشارةِ والمعطُوفِ عليه عَقِبَهُ، والتّقديرُ: وقالوا: هذه أنعامٌ وحَرثٌ حِجرٌ، وهذه أنعامٌ حُرِّمَت ظُهُورُها[2].

سِرُّ ذكْرِ التَّحريمِ بالفعْلِ دونَ الاسْمِ خِلافًا للجُملةِ الأولى:

المنعُ الأوَّلُ ثابتٌ، والثّاني مُتَجدِّدٌ في الـسَّـوائِـبِ ونَحوِها

ذكرَ التَّحريمَ في الجملةِ الثّانيةِ بصيغةِ الفعلِ، في حين ذكرَ التَّحريمَ في الجملةِ الأولى بلفظِ الاسمِ ﴿حِجْرٌ﴾، وجملةِ ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾؛ وذلك لأنَّ المنعَ الأوَّلَ ثابتٌ، والثّاني مُتجدِّدٌ، فقد يُباحُ

(1) قاعدةٌ مشهورةٌ، غير أنّ بعضَ اللّغويّين قد انتقدَها، وذكرَ أنّها ليسَت مُطّردةً ولا مطلقةً، بل خطَّأَ عددٌ منَ المحقّقين القولَ بإطلاقِ هذه القاعدةِ، ومنهم أبو عليّ الجرجانيّ في كتابِه نظم القرآن - وليس هو عبد القاهر -، وابن هشام في مغني اللّبيب.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/107.

في أمورٍ؛ لأنَّ المرادَ به السَّوائبُ ونحوُها، وهي بزعمِهم تُعتَقُ وتُعفَى لأجلِ الآلهةِ، ﴿حُرِّمَتْ﴾؛ أي: مُنعَت ﴿ظُهُورُهَا﴾ فلا تُركَبُ، ولا يُحمَلُ عليها[1]؛ أي: حُرِّم رُكُوبُها، منها الحامِي: لا يَركَبُهُ أحدٌ، ولهُ ضابطٌ مُتَّبعٌ كما تَقَدَّمَ في سورةِ المائدةِ، ومنها أنعامٌ يُحَرِّمونَ ظُهُورَها بالنَّذرِ، يقولُ أحدُهُم: إذا فعلَتِ النَّاقةُ كَذا من نَسلٍ أو مُواصَلَةٍ بين عِدَّةٍ مِن إناثٍ، وإذا فعلَ الفحلُ كذا وكذا حَرُمَ ظهرُه، وهذا أشارَ إليه أبو نُوَاس في قولِهِ مَادحًا الأمينَ[2]:

وإذا المَطِيُّ بنا بَلَغْنَ مُحمَّدًا *** فظُهُورُهُنَّ على الرِّجالِ حَرامُ[3]

نُكتةُ بناء فعْلِ التَّحريمِ لِما لمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ﴿حُرِّمَتْ﴾:

قولُهُ: ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ يدخلُ في مَقولِ القولِ، فهو من زعمِهم، وبناءُ الفعلِ للمفعولِ لظهورِ الفاعلِ؛ أي: حرَّمَ اللَّهُ ظُهُورَها بقرينةِ قولِهِ: ﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِۚ﴾[4]، ولكونِ ذمِّهم على مجرَّدِ التَّحريمِ، لا على كونِهِ من مُعَيَّنٍ[5]، ولتنوُّعِ سببِ التَّحريمِ في زعمِهم، فيُحرِّمون ركوبَها، كالحامي[6]، وقد يُحرِّمون ركوبَها لنذرٍ، أو لسببٍ آخرَ.

تنوُّعُ سببِ التَّحريمِ في زعمِ المشركين، والتَّلبيسُ على المُخاطَبين

وقد يكونُ بناءُ الفعلِ للمفعولِ من قبيلِ التَّمويهِ أو التَّلبيسِ على المُخاطَبينَ، حتّى يظنُّوا أنَّ ذلك مُحَرَّمٌ من قبلِ اللَّهِ، وهو افتراءٌ على اللَّهِ تعالى بصورةٍ أخرى غيرِ الصُّورةِ الأولى؛ ولذلك أُوثِرَ فعلُ التَّحريمِ دونَ غيرِهِ، ممَّا يُقارِبُ معناه.

بَلاغةُ الإيجازِ، بحذفِ المُضافِ بينَ الفعلِ ونائبِ الفاعلِ:

في قولِهِ: ﴿وَأَنۡعَٰمٌ حُرِّمَتۡ ظُهُورُهَا﴾؛ أي: منافعُ ظهورِها، وتقديرُ

المبالغةُ في التَّحريمِ، والاتِّساعُ في المعنى، من مقاصدِ هذا السِّياقِ

(1) الآلوسّي، روح المعاني: 4/278.
(2) البيتُ من بحرِ الكاملِ لأبي نُوَاس، وهو في ديوانِهِ، ص: 834.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ107.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ108.
(5) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 7/284.
(6) فحلُ الإبلِ، إذا نتجَت من صلبِهِ عشرةُ أبطنٍ، فيُمنعُ من أن يُركبَ، أو يُحمَلَ عليه، ويقولون: إنَّه حمى ظهرَه، يُنظر: السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (حمي).

المنافعِ أولى من تقديرِ الرّكوبِ؛ لأنَّهم حرَّموا ركوبَها وتحميلَها، فحذفَ المضافَ، وأُنيبَ المضافُ إليه منابَه، والغرضُ من حذفِهِ: المبالغةُ في التَّحريم، والاتِّساعُ في المعنى؛ ليشملَ الرّكوبَ، والحملَ عليه؛ لذلك أَسندَ التَّحريمَ إلى ظُهورِها؛ لأنَّ الحُكمَ الشَّرعيَّ إنَّما يتعلَّقُ بالأفعالِ دونَ الأجرامِ.

فائِدةُ تأنيثِ الفعْلِ بالتَّاءِ: ﴿حُرِّمَتْ﴾:

تأنيثُ الفعلِ هنا جائزٌ لغةً؛ لأنَّ فاعلَهُ جمعُ تكسيرٍ على تأويلِ الجماعةِ، والغرضُ منَ التَّأنيثِ زيادةُ المبالغةِ في التَّحريمِ؛ إذْ إنَّه ترشيحٌ لإسنادِ التَّحريمِ إلى الظّهورِ لا إلى الرُّكوبِ فحسب.

المبالغةُ في تحريمِ انتفاعِ الجاهليّين، بالرُّكوبِ والحَمْلِ على ظُهورِ الأنعامِ

وفائدتُه أمران: الأوَّلُ: تحريمُ الرَّكوبِ وغيرِهِ منَ الحملِ على الظُّهورِ. والآخرُ: عدمُ استثناءِ شيءٍ من هذا النَّوعِ المُحرَّمِ، فالتَّحريمُ واقعٌ على ظهورِ هذا النَّوعِ منَ الأنعامِ.

عِلَّةُ الاقتِصارِ على ذكْرِ (الظّهورِ) دونَ سائرِهَا:

اقتُصِرَ على ذكرِ الظُّهورِ دونَ غيرِها؛ لأنَّه يُكنَّى به عنِ الأنعامِ الّتي تُرْكَبُ، ويُحمَلُ عليها، قالَ رسولُ اللّه ﷺ: «مَن كانَ معه فضلُ ظهرٍ؛ فليَعُدْ به على مَن لا ظهرَ له»[1].

التَّعبيرُ عنِ الأنعامِ بالظّهورِ دليلٌ على المَنْحِ منَ البيئةِ المكتنِفةِ

سِرُّ اقتضابِ[2] جُملةِ: ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ في ثلاثِ كلماتٍ: تبدو سرعةُ تلاحقِ الكلماتِ الثَّلاثِ لأداءِ المعنى، فكلمةُ (أنعام) مُشَارٌ إليها باسمِ إشارةٍ محذوفٍ مَفهومٍ منِ اسمِ الإشارةِ المذكورِ في صدرِ الآيةِ الكريمةِ؛ أي: وهذه أنعامٌ، والفعلُ ﴿حُرِّمَتْ﴾ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ، وأُسندَ التَّحريمُ إلى الظُّهورِ، كلُّ ذلك اختصارٌ يُراعي السِّياقَ، ويشيرُ إلى فراغِهم من هذا الحُكمِ، وليس ثمَّةَ

الدَّلالةُ على إنجازِ حُكْمِهِم في التَّحريمِ ومَنْعِ التَّعقيبِ عليه

(1) رواه مُسلم، من حديث أبي سعيد الخدريّ، برقم: (1728).

(2) يُقصَدُ بالاقتضابِ هنا ما ذكرَهُ العسكريُّ بقولِهِ: "الاقتضابُ أخذُ القليلِ منَ الكثيرِ، وأصلُهُ من قولِهِم: (اقتضبتَ الغصنَ) إذا قطعتَه من شجرتِهِ"، وفيه معنى السّرعةِ أيضًا، يُنظر: العسكري، كتاب الصّناعتين، ص: 29.

مجالٌ للتَّعقيبِ، وهذه حقيقةُ البلاغةِ، كما ذكرَ الجاحظُ: قِيلَ للرُّوميّ: ما البلاغةُ؟ قال: حُسنُ الاقتضابِ عندَ البَداهةِ، والغزارةُ يومَ الإطالةِ[1].

فائِدةُ وصْلِ الجُملةِ الثَّالثةِ عطْفًا بالواوِ:

عـطْـفُ صِـنْـفٍ على صِـنْـفٍ منَ الأنـعـامِ وَفْـقَ أهـوائِـهِـم، ممّا لم يأذَنْ به الله

قولُهُ تعالى: ﴿وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾ عطفٌ على قولِهِ: ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾؛ إذ إنَّه عطفُ صنفٍ على صنفٍ، فأفادَ الوصلُ إشراكَهُ في الصِّنفين المَذكُورين.

والمعنى: أنَّهم قسَّموا أنعامَهُم فقالوا: هذه أنعامٌ حِجرٌ، وأنعامٌ مُحرَّمةُ الظُّهورِ، وهذه أنعامٌ لا يُذكَرُ عليها اسمُ اللّه، فجعلوها أجناسًا بهواهم[2].

عِلَّةُ إيثارِ النَّفْيِ بـ﴿لَا﴾ في جملة ﴿لَّا يَذْكُرُونَ﴾:

نَـفْـيُ ذكْـرِ اسْـمِ اللهِ على الأنعامِ في المُستقبَلِ

أُوثِرَ النَّفيُ بـ(لا) في قولِهِ: ﴿وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾؛ لإفادةِ نفي الفعلِ في المستقبلِ، في زمنِ القولِ؛ أي: إنَّ هذا الحكمَ صادرٌ منَ المشركين وقتَها، ولو جِيءَ بـ(ما)، فقِيلَ: (ما يذكرون)، لأفادَ نفي الفعلِ في الحالِ لا في المستقبلِ.

والمعنى: وحرَّمُوا من أنعامِهم أنعامًا أُخَرَ؛ فلا يحجُّونَ عليها، ولا يذكرونَ اسمَ اللّهِ عليها إن ركبُوها بحالٍ، ولا إن حلَبُوها، ولا إن حمَلُوا عليها[3].

تَوجيهُ اختصاصِ الفعْلِ ﴿يَذْكُرُونَ﴾ بالنَّفْيِ:

الذِّكرُ دالٌّ على ما رَسَخَ في القلْبِ، فهو أخـصُّ منَ النُّطْقِ والقَولِ

وأُوثِرَ الفعلُ ﴿يَذْكُرُونَ﴾ دونَ غيرِهِ ممَّا يرادفُهُ مثل (ينطقون) أو (يقولون)؛ لأنَّ الذِّكرَ أخصُّ منَ النُّطقِ والقولِ؛ فهو يدُلُّ على ما رسخَ في قلبِ الذَّاكرِ، وجرى على لسانِهِ؛ وتعلُّقُ الذِّكْرِ باسم اللّه قَيْدٌ

(1) الجاحظ، البيان والتّبيين: 1/88.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/71.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 12/144.

يجعلُه في محيطِ العبادةِ، "وواضحٌ أنَّ أصلَ هذا هو الذِّكْرُ باللِّسان؛ أي: جريانه بالاسمِ؛ وذكرُ الشَّيءِ بالصَّوتِ وجودٌ قويٌّ له، يتبعُهُ وجودُهُ في الأسماعِ والقلوبِ"[1].

تَوجيهُ مَجيءِ الفعْلِ مُضارِعًا:

استمرارُ نَفْيِ ذكْرِ اللهِ عليها كلَّ وقتٍ

تدلُّ صيغةُ المضارعِ المنفيِّ هنا على استمرارِ النَّفي؛ أي: إنَّهم لا يذكرونَ اسمَ اللهِ عليها في كلِّ وقتٍ دونَ استثناءٍ.

عِلَّةُ إسنادِ ﴿يَذْكُرُونَ﴾ إلى واوِ الجماعةِ:

شُمولُ هذا الحُكمِ جميعَ المُشركينَ

في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾ أسندَ الفعلَ إلى واو الجماعةِ؛ ليدُلَّ على شمولِ هذا الحكمِ جميعَ النَّاسِ، حتَّى مَنْ أصدرَهُ منهم، وافترى على اللهِ كذبًا.

سِرُّ اختيارِ الفعْلِ دالًّا على الغائبينَ دونَ المُخاطَبينَ:

المُشركونَ - بعدَ صَنيعِهم - ليسُوا أهلًا للخِطابِ

عَدَلَ عن خطابِهم إلى ضميرِ الغائبينَ في قولِهِ: ﴿وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾؛ لأنَّهم ليسوا أهلًا للخطابِ، ولأنَّ خطابَهُم يوحي بعتابِهِم على عدمِ ذكرِهِم اسمَ اللهِ، وإقرارِهِم على غيرِ ذلك، وهذا غيرُ مُرادٍ.

مَغزَى ذكْرِ المفعولِ ﴿ٱسْمَ ٱللَّهِ﴾ المُضافِ إلى لفْظِ الجلالةِ:

إخبارٌ بواقعِ حالِهِم؛ بكونِهِم لا يذكرونَ اللهَ عندَ المُلِمَّاتِ، بل يذكرون أسماءَ معبُوداتِهِم

وأُوثِرَ الإخبارُ عنهم بأنَّهم ﴿لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ﴾، ولم يقُل: (لا يذكرون اللهَ)؛ لأنَّه إخبارٌ بالواقعِ؛ لأنَّهم لم يكونوا يذكرونَ اللهَ وحدَهُ، إلّا استغاثةً به في الشَّدائدِ والكروبِ، وفي غيرِهَا يدعون اللَّاتَ والعزَّى شركًا به، وإلحادًا في أسمائِهِ.

وظاهرهُ مُوافِقٌ لمَن فسَّرَهُ بأنَّهم لا يَذكرونَ اسمَ اللهِ عليها عندَ الذَّبحِ، بل يذكرونَ عليها أسماءَ الأصنامِ[2].

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصَّل: (ذكر).
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/71.

وقد وردَ (ذكرُ اسمِ اللهِ) كثيرًا في القرآنِ الكريمِ في مواطنِ أكلِ الحلالِ الطَّيّبِ مِنَ الأنعامِ، والنَّهي عن أكلِ ما لم يُذكَرِ اسمُ اللهِ عليه[1].

وإذا كانَ القرآنُ قد أنكرَ عليهم عدمَ ذكرِهم الاسمَ، فإنكارُهُ عليهم عدمَ ذكرِهم له ﷻ من بابٍ أولى.

سِرُّ إيثارِ ذكْرِ اسْمِ (الله) دونَ سائرِ الأسماءِ الحُسنَى:

عَلَمٌ على الذَّاتِ العَلِيَّةِ، وما عداه صِفاتٌ

أُوثِرَ ذكرُ اسمِ الجلالةِ (اللهِ) دونَ غيرِهِ مِنَ الأسماءِ الحسنى؛ لأنَّه عَلَمٌ على الرّبِّ ﷻ - وما عداه صفاتٌ - دالٌّ على الذّاتِ الجامعةِ لصفاتِ الإلهيَّةِ كلِّها، في حين أنّ سائرَ الأسماءِ لا يدلُّ آحادُها إلَّا على آحادِ المعاني؛ من علمٍ، وقدرةٍ، أو فعلٍ أو غيرِهِ؛ فهو أنسبُ للسِّياقِ؛ حيث الحديثُ عن هؤلاءِ المُشركين، وزعمِهم وافترائِهم على اللهِ تعالى، في التَّحريمِ والتَّحليلِ، ولا ريبَ أنَّ هذا خوضٌ منهم في صفةِ الألوهيَّةِ، الّتي اختُصَّ اللهُ بها وحدَهُ؛ فاسمُ الجلالةِ (اللهِ) هو الأساسُ في كلمةِ التّوحيدِ (لا إلهَ إلّا اللهُ)، ولا يحلُّ محلَّهُ اسمٌ آخر.

دَلالةُ حرْفِ الجرِّ (على)، وسِرُّ اختصاصِهِ دونَ غيرِهِ:

إرادةُ الاستعلاءِ على حقيقتِهِ، أو عندَ ذبْحِ الأنعامِ

(على) في قولِهِ: ﴿لَّا يَذۡكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا﴾ يشمل الأنعامَ الَّتي يريدونَ ذبحَها أو نحرَها، والأنعامَ الَّتي يحجُّونَ عليها؛ ومعنى الاستعلاء هنا يمكنُ أن يكونَ حقيقةً، كما في حالِ الرّكوبِ عليها، أو مجازًا بمعنى (عند)، إذا أُريدَ الذَّبحُ أو النَّحرُ.

بَلاغةُ التَّعريضِ بالكِنايةِ:

إدانـةُ المشركين بذكْرِهِم أسماءَ أصنامِهِم عليها

في قوله تعالى ﴿لَّا يَذۡكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا﴾ كلامٌ مُضمَرٌ يدلُّ عليه السياق، والتّقدير: لا يذكرون اسمَ اللهِ عليها، بل يذكرونَ عليها أسماءَ غيرِهِ مِنَ الأوثانِ والأصنامِ؛ كهُبلَ واللّاتِ والعُزَّى ومناةَ وغيرِ ذلكَ ممَّا كانوا يعبدونَهُ ويقدِّسونَهُ من أجرامٍ سماويَّةٍ ونجومٍ

(1) ومنه قولُهُ تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤۡمِنِينَ ١١٨﴾ [الأنعام: 118].

وكواكبَ، وفي التَّنزيلِ العزيزِ: ﴿لَا تَسْجُدُواْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [فُصِّلت: 37]، وفيه: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [النَّحل: 115].

بَلاغةُ الإيجازِ بالحذْفِ في الاقتِصارِ على ما لا بُدَّ منه:

بيانُ إعْراضِهم عن ذكْرِ اسْمِ اللهِ عليها، اتّباعًا لسُنَنِهم في ذلك

قوله: ﴿لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾: اكتفتِ الآيةُ الكريمةُ بالإخبارِ عن عدمِ ذكرِهم اسمَ اللهِ على تلك الأنعام، ولم تنصَّ على ذكرِهم أسماءَ آلهتِهم؛ لأنَّ ذكرَ اسمِ اللهِ تعالى يتضمَّنُ نفيَ ما عداه.

وُجوهُ البلاغةِ في إعرابِ لفظ ﴿ٱفْتِرَآءً﴾:

الاكتفاءُ في التَّوكيدِ والتَّعليلِ وبيانِ الهيئةِ المجتمعيَّةِ بلفظٍ واحدٍ

يُعرَبُ لفظ ﴿ٱفْتِرَآءً﴾ نائبًا عنِ المصدرِ سدَّ مَسدَّهُ، مُبيِّنًا للنَّوعِ، ومُؤكِّدًا للفعلِ؛ لقيامِ التَّنوينِ مَقامَ النَّعتِ أو الصِّفةِ، كما يُعرَبُ ثانيًا مفعولًا لأجلِه، كقولِهِ سبحانَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، كما يُعرَبُ حالًا منَ الفاعلِ عندَ اتِّصافِهِ بالفعلِ المذكورِ أو لازمِهِ المُقدَّرِ؛ والإعراباتُ الثَّلاثةُ واردةٌ على محلٍّ واحدٍ.

بَلاغةُ التَّنكيرِ في لفظ ﴿ٱفْتِرَآءً﴾:

دلالةُ اللَّفظِ على سَعةِ المعنَى وإطلاقِه

دلَّ تنكيرُ لفظِ ﴿ٱفْتِرَآءً﴾ على توسيعِ المعنى وإطلاقِهِ؛ فهو افتراءٌ عظيمٌ، لا يحدُّه حدٌّ، ولا يربطُهُ قيدٌ.

عِلَّةُ الاقْتِصارِ على ذكْرِ الافتراءِ دونَ ما يُقارِبُهُ في المعنى:

بيانُ اختلاقِهم المُفتعَلِ في التَّشريعِ، ممَّا لا حقيقةَ له

أُوثِرَ لفظُ (الافتراء) دونَ ما يرادفُهُ، كالكذبِ والإفكِ والخرصِ ونحوِ ذلكَ؛ لدلالتِهِ على الاختلاقِ المُفتعَلِ الّذي لا حقيقةَ له، مع تهيئتِهِ ومحاولةِ تسويتِهِ، وقد يكونُ هذا في إثباتِ ما لا وجودَ له، أو نفيِ ما هو ثابتٌ عمدًا. يُقال: "فَرَى الكذبَ وافْتراه: اخْتلَقه - استخرجَهُ أو ابْتكَرهُ من عندِ نفسِه وهيَّأه -: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النّحل: 105]"[1].

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصَّل: (فري).

أمَّا اختصاصُ الافتراءِ بالذِّكرِ فلنفي أن يكونَ لهذا المَسلكِ فائدةٌ شخصيَّةٌ أو مجتمعيَّةٌ؛ إذ لا فائدةَ له على الإطلاقِ، ولا مصلحةَ وراءَهُ؛ وفي ذكرِ المُتعلَّقِ الجارِّ والمجرورِ عقبَ بيانِ المفعولاتِ والظّروفِ والحالِ ﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِۚ﴾ زيادةُ تقبيحٍ، وأنَّه افتراءٌ مَفضوحٌ.

فكان قولُهُ: ﴿ٱفۡتِرَآءً﴾ أنسبَ للسِّياقِ؛ حيث إنَّه وردَ في صفةٍ مَنفيَّةٍ زعمًا منهم أنَّ ذلك حكمُ اللّه.

مغزَى قولِهِ سبحانَه في الآيةِ: ﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِۚ﴾:

التَّقوُّلُ على اللهِ، وجُحودُ الحقِّ ونُكرانُه، انحرافٌ وتَزييفٌ للحقّ

أن يكونَ ثمرةُ مناقشتِهم ومفاتشتِهم فيما ارتَضوا نتيجتَه حاكمةً عليهم؛ أنَّ محصولَها خلاصةُ دفاعِهِمْ، ورحيقُ ما أُشْرِبُوهُ وخالصُ ما صدروا عنه، أمَّا مناقشتُهم ففي السُّورةِ طرفٌ تمحيصيٌّ كاشفٌ، وفي (يُونُسَ) منها ما ليس عنه صارفٌ، وذلك قولُهُ: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزۡقٖ فَجَعَلۡتُم مِّنۡهُ حَرَامٗا وَحَلَٰلٗا قُلۡ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡۖ أَمۡ عَلَى ٱللَّهِ تَفۡتَرُونَ ٥٩﴾ [يُونُس: 59].

وأمّا موضوعُ الإذنِ الإلهيِّ فإنَّ ادِّعاءَهُ - ولو كذبًا - ليسَ باليسيرِ، والبرهانُ الشَّاهدُ عليه - بغير حقٍّ - عسير، وهذا الَّذي جاءَ ذِكرُهُ طَرَفًا مُمحِّصًا مُخلِّصًا عنه في السُّورةِ: ﴿قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ١٤٨﴾ [الأنعام: 148]، وهذا دفعٌ بيدِهِ مَن بيديهِ، وهو فيما يبدو لا يجديه؛ لأنَّ الجرمَ قائمٌ مُشاهَدٌ: بَحَائرُ وسوائبُ ووصائلُ وحَوَام، تُرَى في الأثناء في كلِّ الأنحاءِ؛ فالجرمُ مُطَّردٌ مُستمرٌّ غيرُ مُنقطعٍ ولا مُتوقِّفٍ؛ هذا على صعيدِ جنايتِهم بالفعل، وأمَّا على جانبِ الجنايةِ الثَّالثةِ فهو لياذُهم بالصَّمتِ المُضلِّ عن ذكرِ اسمِ اللّهِ على أنعامِهِم عندَ الذَّبحِ؛ وهو واجبٌ، وعند الحَلْبِ؛ وهو مُستَحَبٌّ، وكلاهما مأمورٌ به، فهو جحودُ الحقِّ الأصيلِ للخالقِ الرَّازقِ المُنعِمِ، وهو اللّهُ تعالى، وربَّما جرى على ألسنتِهم ما هو

أبلغُ في الكفرِ، وأدفَعُ لهم بالعُهرِ: أنْ يذكروا عليها مُضادَّةً ومُنَادَّةً ومُحَادَّةً اسمَ غيرِهِ منَ الأوثانِ والأصنامِ.

فائدةُ تأخيرِ ذكْرِهِ ﴿ٱفْتِرَآءً﴾ إلى عَقِيبِ الجُملةِ الثَّالثةِ:

انتظامُ التَّعقيبِ على الجُملِ الثّلاثِ

لتحتملَ التَّعقيبَ على الجملتين الأخيرتين، بلْ وتَعَدِّيهمَا حتّى تنتظمَ التَّعقيبَ على الجملِ الثّلاثِ، وهل تكونُ الإعراباتُ موَزَّعةً أو تكونُ لكلِّ جملةٍ إعراباتُها الثَّلاثةُ.

مغزَى ذكْرِ المُتعلَّقِ (الجارّ والمجرور) ﴿عَلَيۡهِۚ﴾:

الدَّلالةُ على بَشاعةِ كذِبِ المشركين، وسُوءِ مقاصِدِهم

وفائدةُ ذكرِ الجارِّ والمجرورِ ﴿عَلَيۡهِۚ﴾ عقيبَ قولِهِ: ﴿ٱفْتِرَآءً﴾؛ ليدُلَّ على بشاعةِ كذبِهِم؛ إذ إنَّهم يفترون على اللّهِ الكذبَ، ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٥﴾ [آل عمران: 75].

فائدةُ الوقْفِ علي لفظ ﴿عَلَيۡهِۚ﴾ أداءً ومضمونا:

ذَهابُ العقْلِ في جَزاءِ اللهِ لهم كلَّ مَذهَبٍ، مَقصودٌ في الدّلالةِ

الوقفُ على قولِهِ: ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيۡهِۚ﴾ وقفٌ كافٍ[1]؛ ليقفَ القارئُ والمُستمِعُ على جريمة المشركين النَّكراءِ، وليذهبَ عقلُهُ في الجزاءِ كلَّ مَذهَبٍ؛ ليرى حكمةَ اللّهِ الخالقِ، وحُكْمَ اللّهِ العادلِ في هؤلاءِ المفترينَ وأمثالِهم.

نُكتةُ التَّنويعِ بين الضّمير والجلالة:

عدمُ ذكرِهم اسمَ اللهِ على ذبائحِهم يتناسبُ مع عدَمِ ذكْرِه في الموضعِ الأوّلِ

أُوثِرَ التَّعبيرُ بالضَّميرِ هنا في قولِهِ: ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيۡهِۚ﴾، وصُرِّحَ باسمِ الجلالةِ في قولِهِ: ﴿وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ مع قربِ ذكرِهِ منه بعدَ آيتين؛ لمناسبة السِّياقِ في كلٍّ، ففي الآيةِ الَّتي معنا لم يُذكرِ اسمُ الجلالةِ في قولِهِ: ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيۡهِۚ﴾؛ لمناسبةِ عدمِ ذكرِهِم اسمَ اللّهِ، فأضمرَ، في حين صُرِّحَ به في المَوضعِ اللّاحقِ؛ لزيادةِ المَهابةِ في القلوبِ؛ لأنَّ جريمةَ قتلِ الأولادِ أشدُّ وأعظمُ، وزيدَ عليها تحريمُ ما رزقَهُم اللّهُ، فناسبَ التَّصريحَ باسمِ الجلالةِ.

(1) أبو عمرو الدّانيّ، المكتفى في الوقف والابتدا: 260 - 261.

بَلاغةُ الفصْلِ بين ﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِۚ﴾، وبينَ ما بعدَه:

الاستِئنافُ البَيانيُّ؛ باعتبارِ الافتراءِ على الخالِقِ أمرًا شَنيعًا عندَ جميعِ الخلْقِ

فصلَ قوله: ﴿سَيَجۡزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ عمَّا قبلَه؛ لأنَّه استئنافٌ بيانيٌّ؛ لأنَّ الافتراءَ على الخالقِ أمرٌ شنيعٌ عندَ جميعِ الخلقِ، فالإخبارُ به يثيرُ سُؤالَ مَن يَسألُ عمَّا سَيَلقَونَهُ من جزاءِ افترائِهم، فأُجيبَ بأنَّ اللهَ سَيَجزِيهِم بما كانُوا يَفتَرُون، وقد أُبهِمَ الجَزاءُ للتَّهويلِ لتذهبَ النُّفوسُ كلَّ مَذهَبٍ مُمْكِنٍ في أنواعِ الجزاءِ على الإثمِ[1].

مَغزَى تَذْييلِ الآيةِ بجُملةِ الجَزاءِ، ودَلالةُ ذلك:

الوعيدُ والتَّهديدُ لهؤلاءِ المفترينَ، هو الأنسبُ لحالِهم وقَوْلِهم

جاءَ قولُهُ: ﴿سَيَجۡزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ تذييلًا لمَا جاءَ في الآيةِ الكريمةِ من قولِ المُشركينَ، وما يحملُه قولُهُم من ادِّعاءاتٍ وافتراءاتٍ على اللهِ تعالى، ولأنَّ اللهَ عَزيزٌ ذُو انتِقَامٍ، فَكانَ الأخذُ بالشِّدَّةِ هُو المتوقَّعُ، والحُكمُ النَّاجزُ غيرُ المُمهِلِ هُوَ الأسرعُ.

لقد قضى بإمهالهم وقتًا قريبًا حتَّى لا يُؤاخذَ غيرُ مُقيمٍ على جُرمِهِ، وأنَّ مَن تَابَ وأنابَ، آبَ بلا عقابٍ، وأنَّ مَنْ غاضَبَ وواثبَ، وغامرَ وكابرَ، وتَوَلَّى وكَفرَ، ﴿فَلَا يُجۡزَىٰٓ ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [القَصص: 84]، ﴿جَزَآءً وِفَاقًا ﴿٢٦﴾﴾ [النَّبأ: 26]، ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴿٨﴾﴾ [الشّورى: 8]، كلُّ ذلك أُجمِلَ في هذا المنطوقِ البديعِ: ﴿سَيَجۡزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾.

سِرُّ إيثارِ جُملةِ الجزاءِ أن تكونَ فعليَّةَ البَدْءِ والختامِ:

تجدُّدُ جَزاءِ اللهِ لهم واستِمرارُهُ، جَزاءً وفاقًا

وأُوثِرَ أن تبدأَ جملةُ الجزاءِ بفعلٍ ﴿سَيَجۡزِيهِم﴾، وتنتهي بفعلٍ كذلك ﴿يَفۡتَرُونَ﴾؛ دلالةً على تجدُّدِ الجزاءِ واستمرارِهِ؛ ليوافقَ استمرارَ افترائِهم المُعبَّرِ عنه بالفعلِ المضارعِ، فالجزاءُ من جنسِ العملِ؛ "أي: سيجزون الجزاءَ الشَّديدَ الأليمَ بسببِ هذا الافتراءِ القبيحِ"[2].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/109.
(2) رضا، تفسير المنار: 8/112.

نُكتةُ اختيارِ الفعْلِ (يجزي) دونَ مُرادِفاتِهِ:

الإشـارةُ إلى أنَّ جَزاءَ اللهِ يَفيضُ بالعَدلِ المُطْلَقِ

وأُوثِرَ الفعلُ (يجزي) دونَ (يعاقبُ) أو (يحاسبُ) أو (يحكمُ) أو (يقضي)، وما أشبه، أو(يلعنُ) و(يعذّبُ) و(يمقتُ) وبابه؛ لأنَّ الجزاءَ تحصيلُ شيءٍ (خيرٍ أو شرٍّ) نتيجة عملٍ ما أو معالجةٍ؛ فالتَّعبيرُ بالفعلِ (يجزي) يوحي بالعدلِ المُطلَقِ، حيث إنَّ القضاءَ فيهم نتيجةُ أعمالِهم.

سِرُّ تصْدِيرِ الفعل ﴿سَيَجْزِيهِم﴾ بالسِّين وتخليصِهِ للاستقبالِ:

إشعارُ الخَصْمِ بالعَدْلِ في الإمهالِ والعُقوبةِ

فالسِّينُ للمُهلةِ؛ لأنَّه لا تجريمَ إلَّا بنصٍّ، ولا عقوبةَ إلَّا بعدَ نهيٍ؛ فقد أشارَ المنطوقُ إلى ذلك، كأنَّ هذه الآيةَ معهدٌ وقانونٌ وحكمةٌ يعلِّمُ الحُكمَ بالعدلِ والقضاءَ بالرَّحمة، ويعيِّنُ الاختيارَ الصَّالحَ لا مثيلَ له ولا بديلَ. وذِكْرُ الجزاءِ فعلًا مُعاقَبًا به يقتضي دقَّةَ التَّقديرِ وصحَّةَ التَّكييفِ وعدالةَ التَّصويرِ، وجمعُهم في ضميرِ الجمعِ دليلُ المساواةِ لذوي الجرْمِ الواحدِ في العقوبةِ، فَكُلُّهم مُدَانُون، وهم جميعًا سواءٌ.

دَلالةُ إيثارِ تصْدِيرِ الفعل (بالسِّين) على(سوف):

تهديدُ المُخطِئِ بقُربِ الجَزاءِ، وعَدمِ تأخيرِهِ حتَّى لا يتمادَى في الاجْتِراءِ

أُوثِرَ الحرفُ الدّالُّ على الاستقبالِ القريبِ للإشارةِ إلى المُهلةِ الَّتي قلنا من جرَّاءِ سينِ الاستقبالِ: تصلحُ أن تكونَ مؤشِّرَ تَدَرُّجٍ في العقوبةِ، يبدأُ بلفتِ النَّظرِ، ومثلُ ذلك يُصلِحُ مَن زَلَّ مِنَ الكرامِ، وإن لم يُفْلِحْ مع اللِّئامِ، ولا تصلحُ (سوف) هنا؛ لأنَّ تأخيرَ الجزاءِ مع ذلك الافتراءِ سبيلٌ لزيادةِ الاجتراءِ.

النُّكتةُ في إضْمارِ الفاعلِ بعَدمِ النَّصِّ عليه ذِكرًا:

تهويلُ الجَزاءِ لهم، وزيادةُ التَّرهيبِ ممَّن يُجازِيهِم

نلحظُ إضمارَ الفاعلِ هنا في قولِهِ: ﴿سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾؛ لتهويلِ الجزاءِ، وزيادةِ التَّرهيبِ ممَّن يُجازيهم؛ حيث افتروا عليه، فحَرَّمُوا ذكرَ اسمِهِ على أنعامِهم، فَحُرِمُوا من ذكرِ اسمِهِ عندَ الجزاءِ، فضلًا عن حرمانِ اللِّقاءِ.

الغَرَضُ من اتِّصالِ الفعْلِ بضَميرِ المفعولِ الأوَّلِ: ﴿سَيَجْزِيهِم﴾:

تـهـديـدُهُـم بسُرعةِ الجَزاءِ، دليلٌ على فَداحةِ الذّنْبِ المُقْتَرَفِ

وفي اتِّصالِ الفعلِ (سيجزي) بضميرِ المفعولِ إشارةٌ إلى زيادةِ تهديدِهم بسرعةِ الجزاءِ، فالفعلُ مَحفوفٌ بالوعيدِ من بين يديه ومِن خلفِهِ، بحرفِ الاستقبالِ القريبِ، وباتِّصالِ ضميرِ المفعولِ.

دَلالةُ حذْفِ المفعولِ الثّاني، والنُّكتةُ في ذلك:

ذَهابُ النُّفوسِ كـلَّ مَـذهَـبٍ مُمكِنٍ في أنواعِ الجَزاءِ

حذفُ المفعولِ الثّاني، وهو كنهُ الجزاءِ أو نوعُهُ؛ إذ قال: سيجزيهم، ولم يذكرْ جزاءً، وأُبهِمَ الجزاءُ للتَّهويلِ؛ لتذهبَ النُّفوسُ كلَّ مَذهَبٍ مُمكِنٍ في أنواعِ الجزاءِ على الإثمِ[1]، وهذا من بلاغةِ الإيجازِ في كونِ هذا الحذفِ أبلغَ منَ الذِّكرِ تهديدًا، وأحكمَ منه وعيدًا.

رَوعةُ الإجمالِ في ذكْرِ المتوَعَّدِ عليه، في الآيةِ الكريمةِ:

افـتـراؤُهُـم لا حـدَّ لـه، فـكـانَ جَـزاؤُهُـم لا حدَّ له

في قولِهِ: ﴿بِمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾، نلمح فيها أنَّهُم لَمْ يتوقّفوا عنِ الإجرامِ، فيُحَدُّ لهم عذابٌ على قَدرِ ما اقتَرَفُوهُ أوَّلًا، وأنَّهم لمّا عطَّلوا عقولَهم عن مُوافقةِ الفِطرَةِ، لتكونَ مُؤثِّرةً بِرَدِّهم عن هذا التَّقحُّمِ في التَّحليلِ والتَّحريمِ، جوّزوا باستبعادِ عقولِهم عن أن يكونَ متناوَلًا لها حدودُ ما تُوعِّدوا به منَ العقوبةِ والجزاءِ وصنوفِهِ وأنواعِهِ إلى غيرِ ذلك.

سِرُّ إيثارِ المجيءِ بالباءِ الجارَّةِ:

غـزارةُ المعاني المُستنبَطةِ منَ الباءِ، مع احتمالِ السّببيَّةِ

تأتي الباءُ بمعنى (عن) أو لِلبَدَلِيَّةِ والعِوَضِ[2]، أو أنَّ الباءَ للتَّسبيبِ، و(ما) لِرَدِّ المُتندِّمِ إلى أوَّلِ مرَّةٍ خالفَ، فَتُرِكَ، فَأَمِنَ، وأساءَ الأدَبَ، فاستُدرِجَ، وأُملِيَ لَهُ، فَهَوِيَ، وغَوِيَ حتَّى أوصلَه الإلفُ والاعتيادُ، واستمراءُ الارتيادِ إلى مالا سبيلَ إلى دفعِه إن وقع، و(كان) تردُّ إلى الحدثِ الأوَّلِ، وتدلُّ على الاستمرارِ، ومَن أقامَ على الشَّرِّ عُوقِبَ بالمُقَامَةِ في دارِ جزاتِهِ؛ وذلك لإدامتِهِ الافتراءَ، فإنَّ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ109.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ109.

جهنَّمَ لا تكونُ إلّا لَمَن لو عاينَهَا، وَرُدَّ إلى الدُّنيا ليُصْلحَ ما كانَ أفسدَ، لعادَ إلى عصيانِهِ الَّذي كانَ قبلَ عيانِهِ، فهل رُئِيَ أو سُمِعَ قبلَ هذَا أو بعدَهُ أعدَلُ منهُ أو أكملُ، أو أمثلُ منهُ أو أجملُ؟

سِرُّ إيثارِ المصْدرِ المؤوَّلِ على المصْدرِ الصَّريحِ:

إبهامُ جرائمِ المشركين وتهويلُ افتراءاتِهم، تعبيرٌ عن فظاعةِ حالِهم

قوله: ﴿بِمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾، أُوثِرَ فيه استعمالُ المصدرِ المؤوَّلِ من (ما) المصدريَّة وما بعدَها على استعمالِ المصدرِ الصَّريحِ (كون)؛ وذلك لِمَا تحتملُهُ (ما) من أكثرِ من معنًى، والتَّفنُّن في الإيرادِ باحتمالِها هنا للمصدريَّةِ والموصوليَّةِ والتَّوكيديَّةِ، وأن تكونَ نكرةً تامَّةً بمعنى شيءٍ، وكلُّ تلك المعاني تؤكِّدُ إبهامَ جرائمِهم، وعظيمَ افتراءاتِهم، وما في الفعلِ الماضي من إثباتٍ وتأكيدٍ، وغير ذلك من معاني التَّهويلِ والتَّفخيمِ لافترائِهمُ الشَّنيعِ.

فائدةُ إيرادِ فعْلِ الكوْنِ بعدَ (مَا):

لُحوقُ الجزاءِ بهم من جِهاتٍ شتَّى

وردَ فعلُ الكونِ تابعًا لـ(ما)، دونَ أن تُولَّى كلمةَ الفاصلةِ ﴿يَفْتَرُونَ﴾ أو رأسَ الآيةِ أو الماضي منها أو المصدر، فلم يقُل: (بما يفترونَ) ولا (بما افتروا) أو (بافترائِهم) أو (بشيءٍ افتروه)؛ لإفادةِ كلمةِ ﴿كَانُواْ﴾ دوامَ افترائِهم وتجدُّدَه؛ أي: بسبب افترائِهم، أو بمقابلةِ افترائِهم المُتجدِّدِ المُستمرِّ الَّذي هو قولُهُم السَّابقُ، ودخولُ (ما) على ﴿كَانُواْ﴾ يشيرُ إلى أنَّ لحوقَ الجزاءِ بهم من جهاتٍ شتَّى[1].

تَوجِيهُ مَجيءِ فعْلِ الكوْنِ مَاضيًا ﴿كَانُواْ﴾:

تحقُّقُ افترائِهم عمْدًا، فكان تَقْريعُهم شَديدًا

والتَّعبيرُ بصيغةِ الماضي ﴿كَانُواْ﴾ يدُلُّ على تحقُّقِ افترائِهم عمْدًا، فهم قد دبَّروا ذلك سلَفًا، واجتمعُوا عليه، وإسنادُ الفعلِ إلى ضميرِ الجماعةِ يشيرُ إلى ذلك.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 1/42.

النُّكتةُ البيانيَّةُ في مَجيءِ خبرِ (كانَ) جُملةً فعليَّةً:

عادةُ القرآنِ في هذا الأسلوبِ (بما كانوا يفعلون) أن يأتيَ خبرُ (كان) جملةً فعليَّةً فعلُها مضارعٌ، وذلك نحو قولِه تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾ [البقرة: 10]؛ وذلك لتدلَّ جملةُ الخبرِ على التّجدُّدِ والاستمرارِ.

الدّلالةُ على التَّجدُّدِ والاستمرارِ، تُفيدُ عدمَ خُلوِّ الحياةِ منَ الافتراءِ

بديعُ الجِناسِ غيرِ التَّامِّ في اختيارِ الفعْلِ ﴿يَفْتَرُونَ﴾:

قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾، أُوثِرَ اختيارُ لفظِ ﴿يَفْتَرُونَ﴾ دونَ غيرِهِ من مرادفاتِه؛ لِمَا في لفظِ الافتراءِ من معنى الاختلاقِ المتعمَّدِ، ولتصديرِ الفاصلةِ[1] بلفظٍ يوافقُ ما وردَ قبلَها من قولِه: ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِۚ﴾، وهو منَ الجناسِ غيرِ التَّامِّ؛ ليشيرَ إلى طولِ عهدِ افترائِهم وتجدُّدِه. ودلَّت واو الجماعةِ على تحزُّبِهم، واجتماعِهم على هذا الافتراءِ، ودخولِ السَّاكتينَ معهم في جريمتِهم النَّكراءِ.

الإشارةُ إلى الاختلاقِ المُتعمَّدِ، وتصديرُ الفاصلةِ بموافقةِ ما قبلَها

إجراء الفعل ﴿يَفْتَرُونَ﴾ مجرَى الفعلِ اللّازمِ:

ولم يُذكَرْ مفعولٌ للفعلِ ﴿يَفْتَرُونَ﴾؛ إجراءً له مَجرَى الفعلِ اللَّازمِ، واكتفاءً بما تقدَّمَ، وفُهِمَ منَ السِّياقِ، ومراعاةً للفاصلةِ؛ فإنَّها متساويةٌ مع ما قبلَها، ﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾﴾ [الأنعام: 137].

حذفُ المفعولِ لدلالةِ السِّياقِ عليه، ومُراعاةً للفاصلةِ

رَوْعةُ القطْعِ ﴿يَفْتَرُونَ﴾ في نهايةِ الآيةِ:

إعجازُهُ في استقلالِهِ بالبلاغِ والبيانِ الشَّافي، رُغْمَ أنَّه في الآيةِ الكريمةِ مثيرٌ مُحفِّزٌ للفكرِ؛ لأنَّ قطْعَهُ على ﴿يَفْتَرُونَ﴾ مُشبهٌ في النَّسيجِ الأدبيِّ لعقدةِ القصَّةِ الَّتي تغري بالتَّتبُّعِ والاستقصاءِ حتّى يقفَ المتلقِّي على كافَّةِ تفاصيلِهَا؛ فهي فاصلةٌ مُشوِّقةٌ والاسترسالُ في تأمُّلِها يفضي إلى معرفةِ التَّنزيلِ كلِّهِ وتاريخِ التَّشريعِ خلالَه وأثناءه.

الفاصلةُ مُثيرةٌ للتَّشويقِ والتَّأمُّلِ

(1) السّيوطيّ، الإتقان: 2/277.

إعْجَازُ الإيجازِ بالقصْرِ، في الآيةِ الكريمةِ:

اختواءُ الآية على معانٍ غزيرةٍ في جُملٍ قصيرةٍ

فانظر كيف جاءَ في أثناء كلماتِ الآيةِ، الَّتي هي أربعُ جملٍ قصيرةٍ من قضايا العدلِ والأخلاقِ: التَّنبيهُ إلى الرِّفق بالحيوان، والانتفاعُ الصَّالحُ ببهيمة الأنعام، والزُّروعُ المشتملةُ على الأقواتِ والخيراتِ، والمساواةُ بين النَّاسِ في الحقوقِ والواجباتِ، ومنعَتِ التَّحكُّمَ المُذِلَّ المتعسِّفَ بالحرمانِ منَ الحقوقِ الأساسيَّةِ جرَّاءَ تسلُّطِ بعضهم على بعضٍ، وإضاعةَ الاستفادةِ منَ المقدَّراتِ الاقتصاديَّةِ منَ الثَّروةِ، وتفويتَ منفعتِها، ونفَّرَت منَ الكذبِ والباطلِ والبناءِ على الظَّنِّ والتَّخمينِ بلا علمٍ ويقينٍ، وجحدِ الحقِّ الأعلى، بالدَّينونةِ له، وذِكرِ اسمِهِ على الذَّبائحِ والمَطعوماتِ إحلالًا وتبرُّكًا، ومنَ الافتراءِ ابتداءً واستمراءً.

وذَكَرَتْ ثلاثَ قضايا خاصمَ فيها مرتكبوها الحقَّ والعقلَ والفطرةَ والأخلاقَ؛ وكلُّ ذلك وجملُها الأربع لا تزيدُ على ثلاثين كلمةً؛ ثم إذا هي تعرضُ الوقائعَ والادِّعاءَ العامَّ وأدلَّةَ التَّجريمِ والتَّحريمِ، ودفوعَ المَتّهمين ومناقشةَ الدُّفوعِ والحكمَ الفصلَ النّهائيَّ، فهل رُئِيَ أعجبُ ولا أغربُ من هذا؟ ثمّ يكونُ الحكمُ مُنطويًا على استصلاحِ المَتّهمينَ برفعِ الخسيسةِ وحجبِ النَّقيصةِ والأخذِ باليدِ للتَّوبةِ، فمَنِ انتهى؛ فلهُ ما سلَفَ وأمرُهُ إلى اللهِ، ومَن عادَ فَكَالْمُلْقِي بيدِهِ إلى التَّهلكةِ، فلا تذهبْ نفسُك عليهم حسراتٍ.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني عشر، سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 12 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-64-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 12 : سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-64-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1637585 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»